

# الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الموارث الإسلامية

إعداد الدكتور

صبري عبد العزيز إبراهيم

أستاذ القانون العام المساعد

كلية الشريعة والقانون بأسسوط



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

أى توزيع للدخول والثروات فى المجتمع، لابد وأن يخلف تفاوتاً اقتصادياً واجتماعياً بين أفراد وفئات هذا المجتمع.. كلما اتسعت حدته تنافى مع العدالة الاجتماعية والعكس بالعكس... ولذلك تسعى النظم الاقتصادية والاجتماعية إلى استخدام أدوات تصحيحية تعمل على تخفيف حدة هذا التفاوت للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هذه الأدوات التصحيحية فى الإسلام تأتي أحكام الموارث، إذ تعمل باستمرار على تفيت الثروات وإعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية مختلفة بذلك أثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ويقتضى البحث إبراز آثارها الاقتصادية، سواء على الكميات الاقتصادية الكلية، الاستهلاك والإدخار والاستثمار، أو على مدى تمويلها للميزانية العامة للدولة أو عن طريق تخفيفها عليها بنفقاتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتطلب ذلك اجتماعياً التعرف على مدى تحقيقها للترابط الاجتماعى سواء على مستوى الأسرة الاجتماعية الواحدة، أو على مستوى الفئات الاجتماعية ككل، وهو ما يقتضى التعرف على آثارها التوزيعية سواء فى مرحلة التوزيع الأولى للدخل، أو فى مرحلة إعادة توزيع الدخل والثروات، وكذا إبراز آثار نفقاتها التكافلية الاجتماعية.

### إشكالية البحث:

ولكن البحث يواجه هنا إشكالية منهجية، إذ يتطلب دراسة تطبيقية توضح تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يقتضى الحصول على معلومات رقمية لأموال التركات والأفراد والفئات الموزعة عليهم، ومقارنة ذلك بآثار نظم الميراث غير الإسلامية فى الدول الأخرى لإبراز مدى عمق آثار نظام الموارث الإسلامية، وهى معلومات يصعب الوصول إليها سواء محلياً أو دولياً، لعدم وجود جهة رسمية تشرف على تقسيم أموال التركات على مستحقيها، وكان محلياً يمكن الاستعانة بأرقام مصلحة الضرائب المصرية فى ذلك، لولا إلغاء قانون ضرائب التركات (أو الأيلولة) فى مصر.

### منهج البحث:

لذلك فسيتم الاعتماد فى منهج البحث هنا على التحليل النظرى لتلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية، سواء على التحليل الكلى على مستوى المجتمع ككل ن أو التحليل النظرى الوحدى (أو الجزئى) على مستوى سلوك كل من المورث والمورث.

### خطة البحث:

وهو ما سيتم الاعتماد عليه من خلال خطة دراسة تقسم هذه الموضوعات الفقهية والاقتصادية والاجتماعية على فصول ثلاثة على الترتيب التالى:

**الفصل الأول:** نخصصه للتعرف على الأحكام الشرعية للمواريث، وسيراعى فيه الاختصار قدر المستطاع نظراً لاتساع موضوعاته الفقهية، مع الإقتصار على الرجوع للمذاهب الفقهية الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. وذلك، من خلال ثلاثة مباحث نوضح في أولها حصص أصحاب القروض، وفي ثانيها ميراث العصبات، وفي ثالثها ميراث ذوى الأرحام.

**الفصل الثاني:** نحلل فيه آثارها الاقتصادية: وذلك على مدار مباحث ثلاثة، نبين في أولها أثرها على الاستهلاك والإدخار، وفي ثانيها أثرها على الإستثمار والإنتاج، وفي ثالثها أثرها التمويلي العام على الإيرادات العامة والنفقات العامة.

**وفي الفصل الأخير:** ندرس فيه آثارها الاجتماعية: سواء بدعمها للترباط العائلي في مبحث أول، أو تحقيقها للعدالة الاجتماعية في مبحث ثان أو بإرسائها للتكافل الاجتماعي في مبحث ثالث.

مع ملاحظة أن آثارها التوزيعية لها آثار اقتصادية وأخرى إجتماعية، غير أنه سيتم التركيز في بحثها على جانبها الإجتماعي أكثر من خلال هذا الفصل الأخير.



## الفصل الأول

### أحكام الميراث

تمهيد<sup>(١)</sup>:

الميراث لغة<sup>(٢)</sup> يرادف الإرث ويعنى الاستخلاف والبقاء، وفي الإصطلاح يعنى استخلاف الوارث مورثه فى تركته أى فيما تركه من أموال وحقوق صافية أو هو علم أصول من فقه وحساب تعرف حق كل فى التركة<sup>(٣)</sup> من الديون. ومن هنا تأسس الإرث على (أركان) ثلاثة هى: المورث والوارث والموروث.. (واشترط) الفقهاء لاستحقاق الإرث، موت المورث — حقيقة أو حكماً كالمفقود، أو تقديرياً كالجنين الذى انفصل عن أمه ميتاً بجنازة<sup>(٤)</sup>.. كما اشترطوا تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو للحظة، وانتفاء المانع من الميراث.

(١) راجع فى شروط الإرث وأسبابه وموانعه الآتى:

- ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، المشهور باسم: (حاشية ابن عابدين)، القاهرة، المطبعة الكبرى، الأميرية بمصر، ١٣٢٦هـ، ج ٥ ص ٤٩٩ وما بعدها.
- القرافى، الفروق، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٤هـ، ج ١ ص ١٩٩.
- الرملى، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٥٧هـ، ج ٦ ص ٣ وما بعدها.
- ابن قدامة، المغنى، ويليهِ الشرح الكبير، القاهرة، دار الغد العربى، ١٩٩٤م ج ٧ ص ٧٩ وما بعدها.
- (٢) انظر أحمد الفيومى، المصباح المنير، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩١٢م ج ٢ ص ٦٤١.

(٣) راجع ابن عابدين فى حاشيته، م س (وهي اختصار لمرجع سابق) ج ٥ ص ٥٢٦.

(٤) وقد ورثه الأحناف، مقدرين أنه كان حياً وقت الجنازة ومات بسببها، ولم يورثه الجمهور للشك فى حياته، ولم يأخذ به قانون الميراث المعمول به فى مصر الآن.

(وأسبابه) ثلاثة هي: النسب (أى القرابة) بين المورث والوارث، ثم النكاح أى الزواج الصحيح سواء صاحبه دخول أو خلوة شرعية أم لا، ثم الولاء الذى إنتهى بانتهااء الرق من حياتنا ويكون للمعتق على عتيقه. (وموانع الإرث) ثلاثة هي: الرق الذى قضى الإسلام عليه، وقتل الوارث مورثه عمداً <sup>(١)</sup>، وإختلاف الدين بأن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً (أو مرتدأ) أما إختلاف الدارين أى الدولتين أو الجنسييتين اللتين يتبعهما الوارث والمورث فالأرجح أنه لا يمنع التوارث. <sup>(٢)</sup>

وتختلف حصص الورثة فى التركة بحسب درجة القرابة بينهم وبين مورثهم قريباً أو بعداً، وقوة أو ضعفاً، فينقسم الورثة إلى ثلاثة أصناف: يتقدمهم أصحاب الفروض، ويليههم العصابات، ويتذيلهم ذوو الأرحام، ونوضحهم وحصصهم فى مباحث ثلاثة على الترتيب التالى:

#### المبحث الأول: أصحاب الفروض.

#### المبحث الثانى: العصابات.

#### المبحث الثالث: ذوو الأرحام.

<sup>(١)</sup> ويلاحظ أن القتل العمد المانع من الميراث يشمل الفاعل الأصلى والمعرض على القتل، وشاهد الزور الذى أدت شهادته إلى الحكم بإعدام المورث.. ويشترط فى القاتل الممنوع من الميراث: ١- أن تتوافر فيه الأهلية الجنائية، فإن كان صغيراً لم يبلغ الحلم، أو مجنوناً أو معتوهاً، فلا يمنع من الميراث، كما لا يمنع من الميراث إذا كان القاتل فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله أو عرضه.

<sup>(٢)</sup> إختلاف الدارين لا يمنع الميراث بين المسلمين اتفاقاً، أما بين غير المسلمين فلا يمنع من الميراث إلا إذا كانت قوانين الدولة الأجنبية تمنع توريث الأجنبى.



## المبحث الأول

### أصحاب الفروض<sup>(١)</sup>

يتقدم أصحاب الفروض على غيرهم من الورثة في استحقاق تركة مورثهم، والفرض لغة التقدير، وإصطلاحاً السهم المقدر للوارث في التركة بنص من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وسهام أصحاب الفروض ثابتة بالقرآن إلا الجدة الصحيحة فنصيبها ثابت بالسنة والإجماع.

وأصحاب الفروض هم: الزوجان، والأبوان، والجدان (الصحيحان)، والبناتان الصليبية أو لإبن، والأخوات الشقيقات أو لأب والأخوات والأخوة لأم (وما بينهم من مسألة مشتركة) ونوضحهم وحصصهم تباعاً في مطالب خمسة على الترتيب:

(١) راجع في ميراث أصحاب الفروض:

- ابن عابدين في حاشية، م س ج ٥ ص ٤٩٥ وما بعدها..
- ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م، ج ٢ ص ٣٣٨ وما بعدها..
- أبو إسحاق الشيرازي، المذهب، القاهرة، مطبعة الحلبي، ج ٢ ص ٢٦.
- ابن قدامة، المغنى، والشرح الكبير، م س ج ٧ ص ٢٦.
- ابن قدامة، المغنى، والشرح الكبير، م س ج ٧ ص ٧٢
- ومن المراجع الحديثة أنظر:
- الشيخ محمد أبو زهرة، أحكام التركات والموارث، القاهرة، دار الفكر العربي، بلا عام نشر.
- وأنظر كذلك الشيخ محمد على الصابوني، الموارث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، مكة المكرمة، دار الصابوني، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

## المطلب الأول

### ميراث الزوجين

يسمى الزوجان بذوى الفروض السببية، لأنهما يرثان بسبب هو النكاح أو الزوجية، وسبق عرض أن من أسباب الميراث النكاح الذى تتطلب صحة عقد الزواج، وقيام الزوجية الصحيحة حقيقة أو حكماً، ونفرق بين ميراث الزوج وميراث الزوجة على الترتيب.

#### (أ) ميراث الزوج:

وفى ميراث الزوج يقول تعالى: (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذِينَ<sup>(١)</sup>) وعلى ذلك يرث الزوج من زوجته فرضين هما:

(١) نصف التركة: وذلك إذا لم يكن لزوجته ولد منه أو من غيره، ذكراً كان أم أنثى.

(٢) ربع التركة: إذا كان لها ولد.

#### (ب) ميراث الزوجة:

أما الزوجة فيقرر القرآن ميراثها من زوجها بقوله تعالى: (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذِينَ<sup>(٢)</sup>) وتدل الآية على أن الزوجة ترث من زوجها بفرضين هما:

(١) الربع: إذا لم يكن لزوجها ولد منها أو من غيرها ذكراً كان أم أنثى.

(٢) الثمن: إذا كان له ولد.

(١) سورة النساء من الآية ١٢

(٢) سورة النساء الآية: ١٢

## المطلب الثانى

### ميراث الأبوين

ورد ميراث الأبوين فى قوله تعالى: (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ)<sup>(١)</sup> ونبدأ ببيان ميراث الأب ثم الأم.

#### أ) ميراث الأب:

ولأب ثلاث حصص هي:

١) السدس فرضاً: وذلك إذا وجد معه فرع وارث مذكر، كالإبن وابن الإبن مهما نزل.

٢) السدس فرضاً والباقى تعصيباً: وذلك إذا وجد معه فرع وارث مؤنث كالبنيت وبنيت الإبن مهما نزلت درجة أبيها.

٣) أن يرثا بالتعصيب فقط: وذلك إذا لم يوجد معه فرع وارث ذكر أو أنثى، ليرث التركة كلها تعصيباً إذا وجد وحده ، أو يأخذ باقى التركة إذا وجد معه أحد من ذوى الفروض (ليس فرعاً وارثاً)، كما لو وجد مع الأب زوج وأم، فسيرث الزوج النصف والأم السدس والأب الباقى تعصيباً.

#### ب) ميراث الأم: ولها ثلاث حصص ترثها فرضاً هي:

١) السدس: وترثه فى حالتين هما:

(١) سورة النساء من الآية: ١١

- إذا وجد معها فرع وارث: ذكرأ كان أم أنثى واحداً كان أم أكثر..فلو مات شخص عن أم وأب وابن، فلأم السدس ، ولأب السدس، وللإبن الباقي تعصيباً.

- وإذا وجد معها جمع من الإخوة والأخوات: وكانوا اثنين فأكثر من أى الجهات، (سواء كانوا لأبوين أو لأب أو لأم).فلو مات رجل عن أم واثنين من الإخوة لأم، لورثت الأم السدس، والاخوان لأم الثلث (والمسألة فيها رد).

(٢) ثلث التركة كلها: إذا انحصر الإرث فى الابوين، لقوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ) <sup>(١)</sup> وهنا يشترط ألا يوجد مع الأم فرع وارث أو جمع من الأخوة والأخوات. فلوا انحصر الورثة فى الأبوين فقط لأخذت الأم الثلث وأخذ الأب الباقي وهو الثلثان.

(٣) ثلث الباقي: وذلك إذا انحصر الإرث فى الأبوين وأحد الزوجين: ويشترط هنا كذلك ألا يوجد معهما فرع وارث أو جمع من الإخوة والأخوات، فلو ماتت امرأة عن زوج وأم وأب، لأخذ الزوج النصف والأم السدس والأب الثلث، وهذه هى الحالة التى صححها عمر بن الخطاب والتى سميت بالمسألة الغراء أو الغراوية، لأن الأم لو ورثت ثلث التركة كلها، لورث الأب الباقي تعصيباً وهو (سدس) التركة، ولصار نصيبه نصف نصيب المرأة، فصححها عمر بجعل نصيبها هو ثلث الباقي وليس ثلث التركة كلها.

- ويلاحظ أن الأم لا تحجب أبداً عن الميراث، ولا ينقص نصيبها إلا إذا عالت المسألة.

(١) سورة النساء من الآية: ١١

## المطلب الثالث

### ميراث الجدين الصحيحين

ونفرق بين ميراث الجد والجدة الصحيحين:

(أ) ميراث الجد الصحيح: الجد الصحيح هو الذى لا يتصل بالميت بواسطة أنثى مثل أبى الأب، وأبو أب الأب مهما علا. فالجد الذى يتصل بالميت بأنثى جد غير صحيح ويرث مع ذوى الأرحام. ويفرق فى ميراث الحد الصحيح بين حالتين هما:

**الأولى:** إذا لم يكن معه أحد من الإخوة والأخوات الأشقاء أو الأب:

فهنا يرث كالأب بحالاته الثلاث وهى:

(١) السدس فرضاً: وذلك مع الفرع الوارث الذكر، كالإبن وابن الإبن مهما نزل.

(٢) السدس فرضاً والباقى تعصيباً: مع الفرع الوارث المؤنث كالبنات وبنت الإبن.

(٣) بالتعصيب: إذا لم يكن معه فرع وارث مطلقاً (مذكر أو مؤنث)، فهنا يأخذ كل التركة إذا لم يكن معه أحد من الورثة، أو يأخذ الباقى من التركة بعد اصحاب الفروض.

**الثانية:** إذا كان معه أحد من الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب:

فهنا يقاسمهم كأخ إن كان ذكوراً فقط، أو إن كانوا إناثاً عصبن مع الفرع الوارث من الإناث، أو لو كانوا ذكوراً وإناثاً. ويرث بالتعصيب بعد

أصحاب الفروض، إذا كان معه أخوات يرثن بالفرض، ويشترط في هاتين الحالتين ألا تقل حصته عن السدس فرضاً.

- ويلاحظ أن الجد الصحيح يُحجب بالأباء وبالجد القريب، ولكنه يحجب الجد البعيد، والاخوة والأخوات لأم.

ب) ميراث الجدة الصحيحة: الجدة الصحيحة هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت ذكر بين اثنين، كأم الأم، وأم الأب، وأم أم الأم، وأم أم الأب، فإن دخل في نسبتها إلى الميت ذكر بين اثنين، كانت جدة غير صحيحة كأم أبي الأم، ولأصبحت من ذوى الأرحام.

وللجدة الصحيحة (حالة واحدة) ترث فيها السدس فرضاً واحدة كانت أو أكثر، إذا تساوين في الدرجة ولم يحجب، فلا فرق في ذلك بين التي من جهة الأب أو الأم.

(وتُحجب) عن الميراث بالأم، وكذا بالأب إذا اتصلت بالميت من جهته كما تحجب بالجدة القريبة عنها

## المطلب الرابع

### ميراث البنات

ترث البنات من أبويهما، بقوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ)<sup>(١)</sup> والبنات صنفان هما: البنت الصلبية، وبنت الابن، ونوضح ميراثهما تباعاً.

(١) سورة النساء من الآية ١١

## أ) ميراث البنت الصلبية:

البنت الصلبية هي بنت المتوفى (أو المتوفاة) التي تنتسب إليه مباشرة دون واسطة، وهي ترث بالفرض والتعصيب، ولا تحجب حجب حرمان أبداً، (وهي تحجب) غيرها من أولاد الأم، أي تحجب أخوة وأخوات المتوفى لأم. وبالتالي فهي ترث ثلاث حصص هي:

(١) النصف: وترثه فرضاً إن كانت واحدة ليس معها عاصب وهو ابن المتوفى، لقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ)<sup>(١)</sup>.

(٢) الثلثان: وترثه بالفرض إن تعدد فكن أكثر من واحدة بلا عاصب، وذلك لقوله تعالى: (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ) ويقسم الثلثان بينهما بالسوية.

(٣) بالتعصيب: فهي ترث بالتعصيب إن وجد معها عاصب وهو ابن المتوفى وفقاً لقاعدة التضعيف الواردة في قوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ)<sup>(٢)</sup>.

## ب) ميراث بنت الإبن:

بنت الإبن هي كل بنت أو أكثر تنسب إلى الميت بواسطة أي من أبنائه مهما نزلت درجة أبيها، كبنت ابن الإبن مثلاً... وترث بقوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء من الآية ١١

(٢) سورة النساء من الآية ١١

(٣) سورة النساء من الآية ١١

(وتُحجب) عن الميراث بالإبن وابن الإبن الأعلى منها درجة، كما تحجب بنتى الإبن الأعلى منها درجة وكذلك بالبنيتين الصليبيتين، بشرط عدم وجود عاصب معها فى درجتها أو أنزل منها.  
ولها فى الميراث حصص أربع هى:

(١) النصف: وترثه فرضاً إن كانت واحدة..وذلك بشرط ألا يوجد معها عاصب فى درجتها يعصبها كأخيها أو ابن عمها، وألا يوجد معها بنت صلبية أو بنت ابن أقرب منها للميت.

(٢) الثلثان: وترثه فرضاً إذا كانت أكثر من واحدة بالشروط السابقة.

(٣) السدس: وترثه فرضاً إن وجدت معها بنت صلبية تكمل للثلثين، ولكن بشرط ألا يوجد معها من يعصبها كأخيها وابن عمها.

(٤) (بالتعصيب): وترث بالتعصيب إن وجد معها عاصب، فى درجتها كالإبن، أو فى درجة أدنى منها إن احتاجته لتأخذ فرضها كإبن ابن الإبن، كما لو مات شخص عن أب وبنيتين وبنت ابن وإبن ابن الإبن، فيرث الأب السدس، والبنيتان الثلثين، وبنت الإبن وإبن ابن الإبن الباقي تعصيباً.

### المطلب الخامس

#### ميراث الأخوات

يتسع أصحاب الفروض ليشمل الأخوات سواء الشقيقات، أو لأب أو لأم، وما بينهم من مسألة مشتركة ونوضحهم وأنصبتهم تباعاً.



## أولاً: ميراث الأخوات الشقيقات:

الأخوات الشقيقات هن اخوات الميت من والديه معاً، ويرثن بموجب قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) <sup>(١)</sup> والكلالة لغة الضعف والوهن، يقال كل الرجل إذا تعب، وشرعاً تطلق على الميت الذى لا ولد له ولا والد يرثانه.

## والأخوات الشقيقات يرثن بالفرض وبالتعصيب فى حالات أربع هى:

(١) النصف: وترثه الأخت الشقيقة الواحدة فرضاً وذلك بشرطين هما:

- إذا لم تكن عسبة بالغيرة أى لم يوجد معها أخ شقيق يعصبها.
- إذا لم تكن عسبة مع الغير: أى لم يوجد معها بنت صلبية أو بنت ابن.

فإذا ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقه، أخذ الزوج النصف والأخت الشقيقة النصف الآخر.

(٢) الثلثان: وترثه الاختان فأكثر فرضاً بالشروط السابقة، فإذا مات شخص عن أم وثلاث أخوات شقيقات، أخذت الأم الثلث والأخوات الثلثين.

(٣) ترث بالتعصيب: وذلك فى حالتين هما:

- التعصيب بالغير: إذا وجد معها أخ شقيق واحداً كان أو أكثر فتقسم التركة عليهم أو ما بقى بينهما، وفقاً لقاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين. فإذا

(١) سورة النساء آية ١٧٦.

ماتت امرأة عن بنتين وأم وأخت وأخ شقيقين، كان للبنتين الثلثان، وللأم السدس، وللأخ والأخت الباقي تعصيباً.

- والتعصيب مع الغير: وذلك إذا لم يوجد معها أخ شقيق ووجد معها فرع وارث مؤنث — أى بنت صلبية للميت أو بنت إبن — فترث الباقي من التركة تعصبياً بعد أصحاب الفروض. فإذا توفى شخص عن بنت وأم وأخت شقيقة، أخذت البنت النصف، والأم السدس، والأخت الشقيقة الباقي تعصبياً. أما إن استغرقت الفروض التركة كلها فلا ترث شيئاً فلو ماتت امرأة عن زوج وبنتين وأم وأخت وأخ شقيقين. أخذ الزوج الربع والبنتان الثلثين والأم السدس، ولم تأخذ الأخت والأخ الشقيقين شيئاً لاستغراق أصحاب الفروض التركة كلها.

أما عن (الحجب): فتحجب الأخت الشقيقة بالأب وبالفرع الوارث المذكر، كالإبن وإبن الإبن.

ثانياً: ميراث الأخوات لأب:

الأخوات لأب هن أخوات الميت من أبيه فقط دون أمه، ويرثون بآية الكلاله.. ولهن أربع حصص هي:

(١) النصف: للأخت لأب الواحدة فرضاً، بشرط ألا يوجد معها أخت شقيقة، وألا تكون عصبية بالغير أو مع الغير

(٢) الثلثان: فرضاً للإثنين فأكثر بنفس الشروط.

٣) السدس: فرضاً واحدة كانت أو أكثر، وذلك إذا وجد معها أخت شقيقة واحدة، وذلك تكملة للثنتين، بشرط ألا تكون عصة بالغير أو مع الغير.

٤) بالتعصيب: وترث بالتعصيب في حالتين:

- بالتعصيب مع الغير: وذلك إذا وجد معها فرع وارث مؤنث (بنت أو بنت ابن، فترث الباقي من التركة بعد أصحاب القروض)
- وبالتعصيب بالغير: واحدة كانت أو أكثر، وذلك إذا وجد معها أخ لأب يعصبها فيرثان كل التركة أو الباقي منها بعد أصحاب القروض، وفقاً لقاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين.
- (الحجب): وتُحجَب الأخوات لأب عن الميراث: بالأب، وبالفرع الوارث الذكر (أى الابن وابن الابن مهما نزل)، وبالأخ الشقيق، وكذا بالأخت الشقيقة التى صارت عصة مع الفرع الوارث المؤنث (البنت أو بنت الابن ؟) كما تحجب بالاختين الشقيقتين بشرط ألا يكون معها أخ لأب يعصبها فترث.

ثالثاً: ميراث الأخوات والإخوة لأم:

ويرثونه بأية الكلالة، ويرثون بالفرض فقط ولا يرثون بالتعصيب، ولهم حصتان هما:

١) السدس: للأخ أو الأخت لأم وحدها.

٢) الثلث: إذا كانوا أكثر من واحد أو واحدة، ويوزع عليهم بالتساوى.

- (الحجب): فهم يُحجبون عن الميراث إذا وجد معهم أصل وارث مذكر كالأب والجد الصحيح مهما علا.. أو إذا وجد معهم فرع وارث (مذكر أو مؤنث) من أولاد المتوفى مهما نزلوا.. فإذا توفيت امرأة عن زوج وبنت وأخ لأم، لأخذ الزوج الربع، والبنت النصف، ولا شيء لأخ الأم لحجبها بالبنت.

### المسألة المشتركة:

إذا وجد جمع من الأخوة والأخوات لأم، ومعهم أخوة أو أخوات أشقاء (واستغرق أصحاب الفروض التركة) فورث الذين ينتسبون للميت من جهة واحدة وهم الإخوة والأخوات لأم، ولم يرث الذين ينتسبون إليه من الجهتين (جهة الأب، وجهة الأم) ! فلما عرضت هذه المسألة على عمر وقيل له هب أن أباهم كان حماراً أو حجراً ملقى من اليم ! أليست أمهم واحدة ؟ فما زادهم أبوهم إلا قرباً، فإن لم ينفعهم فلا يضرهم فأشركهم عمر معهم في إقتسام الثلث بالسوية.

فلو ماتت امرأة عن زوج وأم وجمع من الإخوة والأخوات لأم وإخوة أشقاء، لأخذ الزوج النصف، والأم السدس، ولأقتسم الإخوة والأخوات لأم وأشقاء الثلث بالسوية.

بذلك يكتمل الحديث عن أصحاب القروض، وننتقل لبيان العصابات من خلال المبحث التالي:

## المبحث الثانى

### العصبات

مفهومها <sup>(١)</sup>:

العصبة لغة الإحاطة فيقال عصب القوم بالرجل عصبه إذا أحاطوا به لحمايته، ومنها يقال للعمائم عصائب لأنها تحيط بالرأس، ومفردها عاصب وجمعها عصبات، وعصبة تطلق على المفرد والجمع المذكر والمؤنث.

أنواعها: والعصوبة أو العصبة نوعان: سببية ونسبية.

(١) أما العصبة السببية: فهي قرابة حكمية وليست حقيقية، وتكون للمعتق ولقرابته على عبده الذى أعتقه، وليس العكس.. حيث يرثه إذا مات ولم يكن له ورثة.. وذلك لقول النبى ﷺ: (إنما الولاء لمن أعتق) <sup>(٢)</sup> والميراث بالعصبة يأتى فى الترتيب بعد ميراث كل من أصحاب الفروض والعصبات النسبية، وذوى الأرحام. <sup>(٣)</sup>

(١) راجع فى ميراث العصبات:

- ابن عابدين فى حاشيته، م س، ج ٥ ص ٥١٠ وما بعدها.

- القرطبى، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، م س، ج ٢ ص ٣٣٩.

- الشيرازى، المهندب، م س، ج ٢ ص ٢٩.

- ابن قدامة، المغنى، م س، ج ٧ ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) رواه البخارى فى صحيحه، كتاب الفرائض باب الولاء لمن أعتق، ورواه عن ابن عمر

م س ج ٤ ص ١٦٨

(٣) راجع فى ميراث العصبات:

- الشيخ ابن محمود خطاب، إرشاد الرائض إلى علم الفرائض، القاهرة، مطبعة الاستفادة،

١٣٦٨هـ، ١٩٤٩ م

- الشيخ/ محمد أبو زهرة، أحكام التركات والموارث، القاهرة، دار الفكر العربى، بلا عام نشر

(٢) أما العصبية النسبية: فهي عصبية الرجل من أقاربه الحقيقيين من الذكور، أى الذين يدلون إليه بالذكور، ويحيطون به من جميع الجهات. فالأب من طرفة الأعلى، والإبن من طرفه الأدنى، والأخ من جانب، والعم من جانب، والعصبات على ثلاثة أنواع هم: العصبية بالنفس، والعصبية بالغير، والعصبية مع الغير، ونبين ميراثهم تباعاً فى مطالب ثلاثة:

### المطلب الأول

#### العصبية بالنفس

وتثبت العصبية بالنفس لكل قريب ذكر لم ينفرد فى نسبته إلى الميت أنثى، ويرث بقول النبى ﷺ: (ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فالأولى رجل ذكر) <sup>(١)</sup> وينسب العاصب بنفسه للمورث من جهات أربع هى:

- (١) جهة البنوة: كابنه وأبناء أبنائه مهما نزلوا.
- (٢) جهة الأبوة: كإبيه وأجداده الأصحاء مهما علوا.
- (٣) جهة الأخوة: كأخيه الشقيق ، وأخيه لأبيه وأبنائهما مهما نزلوا.
- (٤) جهة العمومة: وتضم أعمام الميت، وأعمام أبيه، وأعمام جده الصحيح معهما علوا، وأبنائهم من الذكور مهما نزلوا.

حالات توريثهم: ويفرق بين حالتين هما:

الأولى: حالة الإنفراد: أى إذا وجد عاصب بالنفس واحد فقط من أى الجهات الأربع، فهو يورث كالتالى:

(١) راجع الشيخ منصور على ناصف، جـ ٢ ص ٢٥٥ وفيه رواه الأربعة.

- (١) يأخذ كل التركة: وذلك إذا لم يوجد معه أى من اصحاب الفروض.
- (٢) يأخذ باقى التركة: إذا كان معه أى من اصحاب الفروض، بشرط ان يبقى له شيء يرثه.

- (٣) لا يأخذ شيئاً: وذلك إذا استغرق أصحاب الفروض التركة.
- فإذا ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخ لأب، أخذ الزوج النصف، والأخت الشقيقة النصف الآخر، ولا شيء للأخ لأب لاستغراق أصحاب الفروض التركة كلها مع ملاحظة أن ابن الابن لابد أن يكون له شيء فى الميراث، ولا يمكن أن يستغرق أصحاب القروض خطة فيها حتى ولو عالت المسألة، فلا يحجب عن الميراث أبداً.
- الثانية: حالة التعدد: فإذا تعدد العصبات بالنفس، قدم منهم الأقرب عصبية للميت وحجب الأبعد... وعوامل تقديم بعضهم على بعض فى الميراث ثلاثة هي:

- (١) الجهة: إذ يقدم من هو من جهة البنوة على الابوة، والأخوة على العمومة وهكذا.

- (٢) الدرجة: فإذا تعدد العصبات بالنفس وكانوا من جهة واحدة، قدم أدناهم درجة إلى الميت، فيقدم الإبن على ابن الإبن، ويقدم عم الميت على عم أبيه.

- (٣) قوة القرابة: فإذا تعدد العصبات واتحدوا فى الجهة والدرجة، قدم أقواهم قرابة للميت، فيقدم ذو القرابتين كالأخ الشقيق على ذى القرابة الواحدة كالأخ لأب، مع ملاحظة أن قوة القرابة لا تستخدم مع من هم من جهة البنوة والأبوة ولكنها تستخدم مع من هم من جهة الاخوة

والعمومة فقط، كذلك يلاحظ أنه إذا إتحد العصابات فى العوامل الثلاثة (الجهة والدرجة وقوة القرابة) قسمت التركة أو الباقي منها عليهم بالسوية.

## المطلب الثانى

### العصبة بالغير

العصبة بالغير هى كل أنثى صاحبة فرض عصبها إلى المورث ذكر عاصب بنفسه، فتخرج من ذوى القروض لتترث معه بالتعصيب وفقاً لمبدأ للذكر مثل حظ الأنثيين. وحالات ميراثها أربع هى:

(أ) البنت الصلبية: (ويعصبها الإبن): وذلك بشرط أن يتحد معها فى:

(١) الجهة: فلا تعصب البنت الصلبية (ولا بنت الإبن) بالأخ الشقيق.

(٢) الدرجة: فبنت الإبن لا يعصبها الإبن بل يحجبها.

(٣) قوة القرابة: فالأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب.

(ب) بنت الإبن (ويعصبها إبن الإبن):

فهو يعصبها سواء كان فى درجتها أو فى درجة أنزل منها إذا

أحتاجت إليه فإذا توفى شخص عن: أب وبنتين، وبنت إبن، وإبن إبن إبن،

أخذ الأب السدس، والبنتان الثلثين، وبنت الإبن يعصبها إبن إبن الإبن

الأدنى منها درجة، ولولا وجوده لحببها البنتان.

(ج) الأخت الشقيقة (ويعصبها الأخ الشقيق):

وذلك بشرط ان يتحد معها فى (الجهة والدرجة وقوة القرابة)

(د) الأخت لأب (ويعصبها الأخ لأب):

بشرط ان يتحد معها هو الآخر فى (الجهة والدرجة وقوة القرابة)



### المطلب الثالث

#### العصبة مع الغير

وهي كل أنثى ذات فرض تقوم بتعصيب أنثى أخرى لا فرض لها ولا عاصب يعصبها، فتورثها بالتعصيب الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض دون أن تشاركها في فرضها.

- فالأنثى الأولى: هي فرع الوارث الميت، كالبننت فأكثر وبننت الإبن وإن نزلت.

- والأنثى الثانية: هي الأخت الشقيقة والأخت لأب، وشرط ميراث الثانية بالتعصيب هو ألا يوجد معها عاصب ذكر يعصبها كأخ شقيق أو أخ لأب، لأنه يجعلها عسبة بالغير.

- فلو مات شخص عن بنتين وأختين شقيقتين، لورثت البنات الثلثين فرضاً، وورثت الأختان الشقيقتان الباقي تعصبياً، ولو توفي آخر عن بنت إبن وأخت لأب، لورثت بنت الإبن النصف، والأخت لأب الباقي تعصبياً. ولها في الميراث بالتعصيب حالتين هما:

- (١) تأخذ حكم أخيها الشقيق أو أخيها لأب في الميراث: وعلى ذلك فهي ترث الباقي من التركة تعصبياً بعد سهام أصحاب الفروض، أو لا ترث مطلقاً إن استغرقت سهام أصحاب الفروض التركة كلها.
- (٢) تأخذ حكم أخيها في الحجب: فتحجب كل من يحجبهم أخوها، أي تحجب الأخت الشقيقة الأخ لأب ومن يليه من العصبات النسبية، وتحجب الأخت لأب من بعدها من العصبات النسبية من أبناء أخوة وأبناء أعمام.

- هذا هو ميراث العصبات تم بيان أحكامه وننتقل من خلال المبحث التالي لبيان أحكام ميراث ذوى الأرحام.

## المبحث الثالث

### ذوو الأرحام

ونتعرف على ميراث ذوى الأرحام من خلال بيان مفهومهم وحكم توريثهم، ومذاهب توريثهم، وكيفية ذلك <sup>(١)</sup> وهو ما نوزعه على مطالب ثلاثة على الترتيب.

### المطلب الأول

#### مفهوم وحكم توريث ذوى الأرحام

مفهومهم: ذوو الأرحام فى اللغة يتسع معناهم ليشمل جميع الأقارب، ولو كانوا من أصحاب الفروض أو العصبات أو غيرهم، بيد أنهم

(١) راجع فى ميراث ذوى الأرحام:

- الجرجاني، شرح السراجية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، ١٣٦٣هـ، ص ١٦٣، وما بعدها.

- ابن وسد بالقرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، م س ج ٢ ص ٣٣٩.

- الرملی، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٥٧ هـ. ج ٦ ص ١٠ وما بعدها.

- ابن قدامة، المغنى، م س، ج ٧ ص ١٥٥ وما بعدها.

راجع كذلك:

- د. أمين عبد المعبود خليل، أحكام الميراث والوصية فى الشريعة الإسلامية، اسبوط،

مطبعة الصفا والمروة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م

- الشيخ عبد الجليل القرناشوى، دراسات فى الشريعة الإسلامية، ليبيا بنى غازى، جامعة

قاريونس، بدون عام نشر

فى علم الموارث ينحصر معناهم فى الأقارب الذين ليسوا من أصحاب الفروض ولا من العصابات.

### حكم توريثهم:

ولقد أنقسم الفقهاء فى ذلك إلى فريقين أحدهما يمنع توريثهم والآخر يثبتهم.

(أ) فريق المانعين: وهم من الصحابة زيد بن ثابت ومن الأئمة مالك والشافعى وداود الظاهر، ويرون أنه إذا لم يكن للمتوفى وارث من أصحاب الفروض ولا من العصابات، آلت تركته إلى بيت مال المسلمين ولا شيء لأقاربه من ذوى الأرحام، وحجتهم أنه لم ينص القرآن على ميراثهم، وسئل النبى ﷺ عن ميراث اثنين منهم وهما العمة والخالة فقال (أخبرنى جبريل ألا شيء لهما) <sup>(١)</sup>

### (ب) فريق المثبتين لميراثهم:

وهم جمهرة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود (رضى الله عنهم)، وجمهور الفقهاء، واستدلوا بقوله تعالى: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) <sup>(٢)</sup> وكذلك بقول النبى ﷺ: (الله ورسوله ولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له) <sup>(٣)</sup> وهذا هو رأى الجدير بالتأييد لقوة أدلته.

(١) الشوكانى، نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، القاهرة، المطبعة

العثمانية ١٣٥٧ هـ ج ٧ ص ١٥٤

(٢) سورة الأنفال من الآية ٧٥

(٣) رواه الشيخان وأبو داود والترمذى — راجع: الشيخ منصور، التاج م س ج ٢

## المطلب الثانى

### مذاهب الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

من قالوا بتوريث ذوى الأرحام إنقسموا فى كيفية توريثهم إلى مذاهب ثلاثة هى:

#### الأول: مذهب أهل الرحم:

ويسوى بين جميع من وجد من ذوى الأرحام فى الميراث، ولا فرق بين ذكر وأنثى، ولا بين قريب وبعيد، وقد أخذ بهذا رأى القانون المصرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

#### الثانى: مذهب أهل التنزيل:

وهو مذهب الحنابلة ومتأخرى المالكية والشافعية وينزلون كل ذى رحم منزلة من يدلى به إلى الميت من أصحاب الفروض والعصبات النسبية، سواء فى الميراث أو الحجب أو الرد... ويقسموهم إلى طوائف أربع هى:

(١) الخال والخالة : وينزلان منزلة الأم.

(٢) العممة : وتنزل منزلة الأب.

(٣) أولاد البنات : وينزلون منزلة أمهاتهم.

(٤) بنات الاخوة لأم : وينزلون منزلة آبائهم.

ولا يلتزمون الترتيب بين هذه الطوائف، فإذا اجتمع أكثر من صنف منهم، ورثوا جميعاً وفقاً لميراث من يدلون بهم إلى الميت... ولعل عدم ترتيبهم الورثة هو الذى رجع مذهب أهل القرابة عليهم.

### الثالث: مذهب أهل القرابة:

ويرتبون ذوى الأرحام فى الميراث وفقاً لمدى قرابتهم من الميت قياسياً على قرابة العصباء، وقد قسموا ذوى الأرحام إلى أصناف أربعة، ورتبهم فى الميراث بحسب كل طائفة بحيث لا تتقدم طائفة على أخرى، ورتبوا أفراد الطائفة الواحدة بحسب قربهم فى الدرجة أو قوة القرابة، بحيث يحجب الأقرب الأبعد، ويحجب الأقوى قرابة الأضعف قرابة وفقاً للترتيب التالى:

(أ) جهة البنوة: وهم (فروع الميت) وإن نزلوا، ذكوراً أو إناثاً، ممن ليسوا من أصحاب الفروض أو العصباء، وهم من الميت طائفتان:

(١) أولاد بناته مهما نزلوا: كبنت البنت، وابن البنت.

(٢) أولاد بنات أبنائه مهما نزلوا: كبنت بنت الإبن، وابن بنت الإبن.

(ب) جهة الأبوة: وهم (أصول الميت) وإن علوا، ممن ليسوا من أصحاب الفروض أو العصباء، وهم من الميت صنفان هما:

(١) جدة غير الصحيح وإن علا: كأبى الأم، وأبى أم الأب.

(٢) جدته غير الصحيحة وإن علت: مثل أم أبى الأم.

(ج) جهة الأخوة: وهم فروع الأبوين، وينقسمون إلى طوائف ثلاث هى:

(١) أولاد الأخوات الشقيقات أو لأب: ذكوراً وإناثاً مهما نزلوا.

(٢) بنات الإخوة الأشقاء أو لأب: مهما نزلوا.

(٣) أولاد الإخوة والأخوات لأم: ذكوراً وإناثاً مهما نزلوا.

د) جهة العمومة: وهم (فروع الأجداد والجندات)، من أعمامه وعماته وأخواله وخالاته، وأولادهم، سواء كانوا من جهة الأم أو الأب، وسواء كانوا قريبين أو بعيدين.

### المطلب الثالث

#### كيفية توريث ذوى الأرحام

وفقاً لمذهب أهل القربة يفرق بين أمرين بالنسبة لكيفية توريث ذوى الأرحام وهما:

(١) إذا أنفرد أحدهم: أخذ التركة كلها، أو ما بقى منها بعد فرض أحد الزوجين إن وجد معه، فإن مات رجل عن زوجة وأب لأم، أخذت الزوجة الربع وأب الأم الباقي.

(٢) إذا تعددوا: فيتم تقديمهم بنفس قواعد التفضيل السابق ذكرها مع العصباء وهي: الجهة (أو الصنف) فالدرجة، فقوة القربة، فمثلاً إذا مات شخص وترك بنت بنت، وأباً لأم، قدمت جهة البنوة على جهة الأبوة لتراث بنت البنت التركة كلها، وهكذا عند تطبيق باقى القواعد

لعل فيما تقدم من بيان للورثة وحصصهم، ما يمكن الاعتماد عليه فى إجراء التحليلات الاقتصادية اللازمة من خلال الفصل التالى.

## الفصل الثانى

### الآثار الاقتصادية للموارث

تهتم الدراسات الاقتصادية الحديثة بدراسة أثر النظم الاقتصادية المختلفة، وكذا أثر التصرفات الاقتصادية المتنوعة - الفردية والجماعية - على الكميات الاقتصادية الكلية: الاستهلاك والإدخار والاستثمار لأهميتها الاقتصادية.

فالطلب الفعال يتوقف على كل من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.. والدخل القومى يتكون من كل من الاستهلاك والإدخار.

وقد اقتضى ذلك التركيز فى دراسة الآثار الاقتصادية للموارث على كل من آثارها على الاستهلاك والإدخار، ثم على الاستثمار والإنتاج فأثرها التمويلي العام، وهى الموضوعات التى سنوزعها على مباحث ثلاثة على الترتيب التالى:

المبحث الأول: أثر الموارث على الاستهلاك والإدخار

المبحث الثانى: أثر الموارث على الاستثمار والإنتاج.

المبحث الثالث: أثر الموارث التمويلي العام.

## المبحث الأول

### أثر الموارث على الإستهلاك والإدخار

استقر الفكر الاقتصادي منذ كينز<sup>(١)</sup> على أن الطلب على الاستهلاك يتوقف على عاملين هما: حجم الدخل الصافي، والميل للإستهلاك، ونظراً لثبات العامل الأخير في المدة القصيرة<sup>(٢)</sup>، لذا فإن الطلب على الاستهلاك يتوقف في المدة القصيرة على عامل الدخل، أما عامل الميل للإستهلاك فهو متغير تابع له، فالأفراد كقاعدة عامة يتجهون نحو زيادة مستوى استهلاكهم بارتفاع دخولهم، ولكن بنسبة أقل من معدل الزيادة في الدخل، بسبب إدخارهم لجانب منه.

ولكن في إطار اقتصاد إسلامي فإن العامل الرئيسي المحدد لمستوى استهلاك المسلم وبالتالي إدخاره، هو عامل الوسيطة في الإنفاق. فهو العامل الأساسي الذي يتبعه عاملا الدخل والميل للإستهلاك، ففي إطار

(١) Look: Keynes (J.M): "The general theory of employment, interest and money", New Yourk, Harcourt, Brance. 1939, P.90.

- وراجع كذلك:

- د. جمال الدين محمد سعيد، بحوث في النظرية العامة لكينز - القاهرة، مطبعة لجنة البيان

العربي، ١٩٦٠ م ص ١١٥ : ١٥٦

- د. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد. الآخذة في النمو، القاهرة،

دار النهضة العربية ١٩٨٠ م ص ٥٢.

(٢) هو ثابت في المدة القصيرة لأنه يعتمد على نوعين من العوامل الموضوعية والشخصية أما العوامل الموضوعية فتتمثل في الظروف التي تحيط بالدخل، وأما العوامل الشخصية فتربط بالحاجات الشخصية والنزعات النفسية وعادات أفراد الجماعة ومبادئ توزيع الدخل بينهم، وكلها عوامل تتميز بثباتها في المدة القصيرة.



الوسطية فى الانفاق يمكن لعامل الدخل أن يحدث أثره فى الاستهلاك بالزيادة والنقصان<sup>(١)</sup>.

وهذا ما يجرى الاعتماد عليه فى تحليل أثار الموارث على سلوك أطرافها الاستهلاكى والإدخارى، أثناء فترة تكوين التركة، وبعد توزيعها عليهم، وضوابط أعمال هذه الأثار، وهو ما سيتم بحثه من خلال مطالب ثلاثة على النحو التالى:

**المطلب الأول:** تحليل سلوك المورث الاستهلاكى والإدخارى فى فترة تكوين التركة.

**المطلب الثانى:** تحليل سلوك الوارث الاستهلاكى والإدخارى فى فترة توزيع التركة.

**المطلب الثالث:** الأثار العامة الاستهلاكية والإدخارية للموارث وضوابط أعمالها.

(١) راجع فى ذلك:

- د. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية من بحوث المؤتمر العالمى للاقتصاد الإسلامى بجدة، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى ١٢٠٠هـ - ١٩٨٠م ص ١٥٤: ٢٠٠.

- د. صبرى عبد العزيز، الاستهلاك بين النظرية ولتطبيق فى الفكر الاقتصادى الوضعى والإسلامى، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، عدد (١٣) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص

## المطلب الأول

### تحليل سلوك المورث الاستهلاكي والإدخاري في فترة تكوين التركة

إعترف الإسلام للإنسان بحقه في تملك ثمرة عمله وجهده، وهي الأموال التي اكتسبها في حياته، إذ يحق له الاستئثار بها وتملكها ملكية خاصة والاستفادة هو وأسرته بمنافعها طيلة حياتهم... كما اعترف له كذلك بحق توريثها لزوجته وذريته وأقاربه من ورثته بعد وفاته... فقال جل شأنه: **يُطْرَقُ جَالِ نَصِيبٍ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا** (١) والإسلام بذلك يكون قد أرسى نظاماً اقتصادياً واقعياً، يلئم الطبيعة البشرية التي تحب تملك الأموال، والتي بينها الله تعالى بقوله: **هُوَ تَحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** (٢)

ولقد وجه الإسلام المسلم في أثناء فترة تكوين أموال التركة، أي في حياته، بأن يتبع أسلوباً اقتصادياً رشيداً، يمكنه من تكوين أموال التركة، والمحافظة عليها في حياته حتى تصل إلى ورثته غير منقوصة بعد وفاته... أي أن سلوك المورث في هذه الفترة يتحلل إلى أمرين كلاهما يلعب الاستهلاك والإدخار دوراً رئيسياً فيه وهما: السعي لتكوين أموال التركة من ناحية، والمحافظة عليها في فترة تكوينها من ناحية أخرى ونوضحهما تباعاً..

(١) سورة النساء آية ٧

(٢) سورة الفجر آية ٢٠

## الأول: السعى لتكوين أموال التركة:

يحض الاسلام على الغنى وتكوين الثروات باستخدام الطرق المشروعة حتى يعيش المسلم فى مستوى لائق من المعيشة يمكنه من تحقيق الغرض الذى من أجله خلق وهو العبادة الوارد فى قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ \* مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا \* إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ<sup>(١)</sup> فما أمر الله بالعبادة إلا بعد أن وفر لهم الأمن الغذائى والأمن القومى بقوله تعالى ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتحليل السلوك الشخصى فى سبيل تكوينه لثروته التى ستؤول بالميراث إلى ورثته اقتصادياً يقتضى التوقف على ثلاثة أمور هى: تحديد سلوك المورث، وتحديد فئة المورثين، وتحديد نمط استهلاكهم.

## (١) تحديد سلوك المورث:

إذ لو كان الشخص يعيش فى مجتمع لا يعترف بنظام الميراث ويصادر اموال الشخص بعد وفاته لصالح المجتمع حراماً ذريته منها؛ لأصابه حالة من التشاؤم التى تحول دون تكوينه لهذه الأموال والمحافظة عليها، ولا تسمت تصرفاته بالبذخ والإسراف، أى لزداد من مستوى استهلاكه وقلل فى المقابل من معدل إدخاره.

(١) سورة الذاريات آيات ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٢) سورة قريش آية ٣ ، ٤

أما في ظل نظام موارث إسلامي يورث ثروة الشخص لأقاربه من أصوله وفروعه وحواشيه، فإنه سيكون أكثر تفاؤلاً فيسعى لتكوين هذه الثروة ولا تسم سلوكه بأميرين: (١)

أحدهما: خفض مستوى استهلاكه:

فتدبير الأموال وجمع الثروات يحتاج إلى ترشيد الأسرة من مستوى استهلاكها أي يتطلب تقليل حجم استهلاكها للحد الأدنى الذي يمكنها من خفض مستوى إنفاقها لتوفير أموال تدخر لتحقيق هذا الغرض. وهو أمر يؤيده الواقع إذ عادة ما يسعى رب الأسرة إلى تأمين مستقبل أفراد أسرته وحياتهم بعد وفاته، وهو ما قد أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٢) وقد وصف النبي (ﷺ) سلوك المورث في هذه الفترة - فترة تكوين أموال التركة - وصفاً دقيقاً فقال: (الولد مجبنة مبخلة محزنة) (٣) فحرص المورث على تأمين مستقبل ورثته قد يجعل رب الأسرة يتدنى

(١) راجع في ذلك:

- د. شوقي دنيا، في ظلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، من أبحاث ندوة: نظام الموارث في الإسلام، التي عقدها مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في ٤ صفر ١٤٢٢هـ - إبريل ٢٠٠١م ص ٩

- د. عبد الله حاسن معبد الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام، المنشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة الأولى، ع (٣)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ص ٧٩

(٢) سورة النساء آية ٩

(٣) د. شوقي دنيا، في ظلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث م ص ١٠ ولم يذكر مرجعه.

بمستوى إنفاقه الاستهلاكى إلى درجة البخل. ولا يعنى ذلك أن النبى (ﷺ) يشجع المسلم على النزول بمعدل إنفاقه الاستهلاكى حتى يصل إلى درجة البخل المنهى عنه، ولكن النبى (ﷺ) يصف فقط تلك الحالة التى قد تدفع الشخص إلى البخل فى سبيل تكوين أموال التركة، ومثل هذا يؤخذ به فى إطار ضابط الوسطية فى الاستهلاك الذى سيأتى ذكره.

### الآخر: رفع معدل إدخاره:

ما يوفره الشخص من إنفاقه الاستهلاكى يتجه عادة نحو إدخاره فكلما انخفض معدل الاستهلاك، ارتفع فى المقابل معدل الادخار. مما يودى إلى تكوين الثروة باعتبارها رصيد من القيم والأموال. ولكن هذا الرصيد يتطلب الأمر توجيهه نحو الاستثمار لتنمية وزيادته، والإصرار إكتناز يقتضى إنقاصه بالزكاة.

### (٢) تحديد فئة المورثين:

المورثون عادة ما يكونون من أصحاب الدخل المرتفعة، إذ لو لم يكونوا كذلك ما تملكوا أموالاً يورثونها ... يفهم هذا من وصية النبى (ﷺ) لسعد بن أبى وقاص لما قال: (مرضت عام الفتح مرضاً فأشفيت منه على الموت، فأتانى رسول الله (ﷺ) يعودنى، فقلت يا رسول الله: إن لى مالاً كثيراً ولا يرثنى إلا ابنتى أفأوصى بمالى كله؟ قال: لا قلت فنلتى مالى، قال: لا قلت فالشطر؟ قال: لا قلت فالثلث؟ قال الثلث والثلث كثير إنك أن تدع ورثتك اغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس)<sup>(١)</sup>.

(١) التاج م س ط ص ٢٦٥ فصل الوصية بالثلث ، وفيه رواه الخمسة.

فطالما أن المورثين الذين يدعون تركه تورث من الأموال هم من الأغنياء،  
إذا فهم من الفئات ذات الميل الحدى المنخفض للاستهلاك، الميل الحدى  
للاستهلاك ينخفض بارتفاع الدخل ويرتفع بانخفاض الدخل<sup>(١)</sup>  
(٣) تحديد نمط استهلاكهم:

اما عن نموذج او نمط استهلاك المورثين، أى طريقة تقسيمهم  
لدخلهم المخصص للاستهلاك بين سلع الاستهلاك المختلفة من  
الضروريات وشبه الضروريات والكماليات<sup>(٢)</sup> فإنهم نظراً لإشباعهم  
لحاجاتهم من الضروريات وشبهها. لذا فإنهم سيقفلون من إستهلاكهم للسلع  
الكمالية، أما الجزء الكبير من دخولهم فسيوجه نحو الادخار لأنهم من  
الفئات الغنية ذات الميل الحدى المنخفض للاستهلاك، والميل الحدى  
المرتفع للادخار.

الثانى: المحافظة على أموال التركة خلال فترة تكوينها:

المورث المسلم مأمور شرعاً بأن يحافظ فى حياته على أمواله التى ستؤول  
إلى ورثته بعد وفاته، وهو ما يتطلب مراعاة المورث لأربعة أمور هى:

(١) إذا كان كينز هو صاحب هذه المقولة وذلك لما أرجعها إلى عوامل شخصية وأخرى  
موضوعية، فإنه لا مانع من الأخذ بها فى التحليل الاقتصادى الإسلامى، لسبب هام  
يتمثل فى الإشباع أى إشباع الشخص لحاجاته من دخله، إذ يحكمها قانون تناقص المنفعة  
الحدية بزيادة الاستهلاك، وقانون تزايد الأكم الحدى باستمرار الاستهلاك.

(٢) السلع الضرورية هى أموال الكفاف من المأكل والملبس والمأوى، أما السلع شبه  
الضرورية فهى أموال الكفاية التى تيسر حياة الإنسان وتسعده كالمسكن الواسع  
والمركب الهنىء، أما السلع الكمالية فهى كل ما يدخل الجمال والمتعة على حياة الإنسان  
بلا إسراف ولا ترف. راجع رسالتنا للدكتوراه بعنوان أثر الزكاة وإعادة توزيع الدخل  
والتروك كلية الحقوق جامعة المنصورة، ١٩٩٦ ص ٥١٧.

### (١) عدم الإسراف فى الاستهلاك فى حياته:

فالإسراف فى الاستهلاك محرم شرعاً كالبخل. فالإسراف فيه ضياع للأموال، والبخل ضياع للأولاد. وفى النهى عنهما يقول تعالى: **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا**<sup>(١)</sup>.

### (٢) منع التبرع بها للغير:

وحديث سعد بن أبى وقاص سالف الذكر، واضح فى رفض النبى (ﷺ) تبرعه بكل أو بمعظم أمواله لغير ورثته، إلا فى حدود ثلث التركة، واعتبره النبى (ﷺ) كثير معللاً ذلك بقوله: (الثلث والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)<sup>(٢)</sup>.

### (٣) منع تمييز أحد الورثة فى حياته:

تمييز المورث لأحد أولاده الذكور أو الإناث فى حياته ببعض أمواله أمر منهى عنه فى الاسلام، لأنه يخالف مبدأ العدل بين الأولاد. يؤكد ذلك ما رواه الخمسة من أن النعمان بن بشير (رضي الله عنه) قال: (انطلق بى أبى إلى رسول الله (ﷺ) فقال: يا رسول الله إشهد أنى قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالى. فقال: أكل بنيك قد نحللت مثل هذا؟ قال: لا قال فأشهد على هذا غيرى... ثم قال: أيسرك ان يكونوا إليك فى البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذا) وفى رواية ! (اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم)<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الإسراء آية ٢٩

(٢) التاج م س ط ٢ ص ٢٦٥ وفيه رواه الخمسة.

(٣) التاج م س ط ٢ ص ٢٥٠ كتاب الفرائض والوصايا والعقود وفيه رواية الخمسة

(٤) منع الوصية لوارث لما بعد وفاته:

الوصية لوارث أكثر من غيره من الورثة نهى عنه النبي (ﷺ) بقوله في خطبته عام حجة الوداع: (إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)<sup>(١)</sup> وجمهور الفقهاء ذهب إلى بطلان الوصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة<sup>(٢)</sup>.

هذا عن تحليل سلوك المورث الاستهلاكى والادخارى فى فترة تكوين التركة، أما عن تحليل سلوك الورثة فنوضحه فى المطلب التالى:

### المطلب الثانى

#### تحليل سلوك الوارث الإستهلاكى والإدخارى مع

#### وبعد توزيع التركة

تحليل سلوك الورثة الاستهلاكى والادخارى فى فترة توزيع التركة وبعد امتلاكها، يتعرف عليه بإتباع نفس الخطوات السابق إتباعها مع المورث على النحو التالى:<sup>(٣)</sup>

(١) المرجع السابق كتاب الفرائض والوصايا والعنق، لا وصية لوارث، وفيه رواه الترمذى وصاحبه بسند صحيح عن أبى امامة (رضي الله عنه).

(٢) راجع: عمر فيخان المرزوقى، إقتصاديات الميراث فى الاسلام، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة سنة (٥) عدد (١٤) ١٤٢٢هـ -

٢٠٠١م ص ١٣٦

(٣) راجع:

- د. شوقى دنيا: فى ظلال البعد الإقتصادى والاجتماعى للميراث، م س ص ١٥

- د. عبد الله حسن الجابرى: الآثار الإقتصادية للإرث فى الإسلام، م س ص ٨٦

- د. عمر فيخان المرزوقى: إقتصاديات الميراث فى الاسلام، م س ص ١٣٥



## (١) تحديد سلوك الوارث:

الوارث سيزداد دخله وثروته في فترة توزيع التركة، وبالتالي فإن الأثر الأولي لذلك هو ارتفاع مستوى استهلاكه وانخفاض معدل ادخاره. وذلك مع تطبيق القاعدة الكينزية التي توضح ان معدل استهلاك الشخص يرتفع بارتفاع دخله ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة دخله ... حيث يوجه الفرق نحو الادخار ...

بيد أنه يفرق بين سلوك الورثة مع توزيع التركة وبعد امتلاكها:

- **فمع توزيع التركة:** ستستمر نفس النتيجة وهي زيادة مستوى استهلاكهم وانخفاض معدل ادخارهم، وذلك كأثر أولي لزيادة دخولهم وثروتهم بأموال التركة التي آلت إليهم

- **ولكن بعد امتلاكهم للتركة:** فإنهم سيكون سلوكهم كسلوك مورثهم أثناء تلك الفترة حين كان حياً، حيث سيقبل استهلاكهم ويزداد ادخارهم، من باب اتجاههم نحو الحفاظ على أموالهم وتنميتها لورثتهم من بعدهم.

## (٢) تحديد فئات الورثة:

بالتأمل في مستوى معيشة الورثة عند تلقيهم أموال التركة، يتضح أنهم ينقسمون إلى فئتين: أغنياء وفقراء.

أما فئة الأغنياء: فهم الورثة الذين كان يعولهم المورث قبل وفاته، فقد كانوا يعيشون في نفس مستوى معيشته الذي كان يوفره لهم، وهو مستوى الغنى، ويأخذ حكمهم كذلك الورثة الذين كانوا يعيشون مستقلين عن مورثهم وكانوا أغنياء قبل توزيع التركة.

وأما فئة الفقراء: فتضم الورثة الذين كانوا يحيون في أسر مستقلة عن أسرة مورثهم، كأبنائه، وإخوانه وأعمامه الذين يعولون أسرهم، أو

كبنائته وشقيقاته وعماته اللاتي يعولهن أزواجهن ..... ولكنهم كانوا يعيشون في مستوى الفقر.

### (٣) تحديد نمط استهلاكهم:

النتيجة السابقة لمعدلى إستهلاك وادخار الورثة، مع توزيع التركة وبعد إمتلاكهم لها، يتأثر نمط استهلاكهم بحسب الفئات التى ينتمون إليها وعما إذا كانوا أغنياء أم فقراء.

فمع توزيع التركة: فإن نمط استهلاكهم يختلف وفقاً لنموذج استهلاك الفئة التى ينتمون إليها ... فإن كانوا أغنياء عند تلقىهم لأموال التركة، فإنهم سيزداد استهلاكهم للسلع الكمالية، أما إن كانوا فقراء عند أخذهم لأموال التركة، فإنهم سيرتفع معدل استهلاكهم للسلع الضرورية.

أما بعد إمتلاكهم للتركة: فإن أموال التركة قد تغنيهم وقد لا تغنيهم بحسب حجم هذه الأموال وعدد الورثة الموزعة عليهم وعما إذا كانوا قليلين فيزداد نصيب الواحد منهم أم كثيرين فينخفض نصيبه، ومع هذه النتيجة الفعلية، إلا أن سلوك الورثة لن يختلف عن سلوك مورثهم فى تلك الفترة، إذا سيدفعهم هدفهم فى تكوين أموال التركة والمحافظة عليها إلى أن يقللوا من مستوى إستهلاكهم ويزيدوا من معدل إيداعهم.

ما تقدم من آثار استهلاكية وادخارية لسلوك المورثين وحدهم والورثة وحدهم، يحتاج إلى جمعها فى آثار واحدة من ناحية، وكذا إلى ضبط تلك الآثار بضوابط إسلامية من ناحية أخرى، على ما سيأتى بحثه فى المطلب التالى.

### المطلب الثالث

#### الآثار العامة الاستهلاكية والإدخارية

##### للموارث وضوابط أعمالها

ما تقدم من آثار استهلاكية وإدخارية اختلفت باختلاف المورثين والورثة، واختلف فئاتهم وعما إذا كانوا أغنياء أم فقراء، واختلف أنماط استهلاكهم، سواء قبل توزيع التركة في حياة مورثهم، أو عند توزيعها أوبعد امتلاكهم لها، كل هذا يحتاج إلى جمعه في آثار عامة، وكذا ضبطه بضوابط الاستهلاك الإسلامية على النحو التالي...

##### أولاً: الآثار العامة الاستهلاكية والإدخارية للموارث:

تلك الآثار الاستهلاكية والإدخارية لتصرفات المورثين والورثة، تلتقى في أثرين رئيسيين أحدهما مؤقت والآخر مستمر على النحو التالي:

(أ) الأثر المؤقت: زيادتها في الاستهلاك وخفضها للإدخار:

هذا الأثر الذي يترتب مباشرة على توزيع أموال التركة على الورثة، فيؤدي إلى زيادة مستوى استهلاكهم للكماليات إن كانوا أغنياء، أو زيادة مستوى استهلاكهم للضروريات إن كانوا فقراء، ويؤدي في المقابل إلى خفض معدل إدخارهم، هذا الأثر إنما هو أثر مؤقت لأنه يأتي كأثر لزيادة دخول وثروات الورثة بتوزيع التركة عليهم، وهي مرحلة مؤقتة لا يلبث الورثة أن يعودوا بعدها إلى معدل إنفاقهم العادي بحسب فئتهم التي ينتمون إليها.

(ب) الأثر المستمر: خفضها للاستهلاك ورفعها للإدخار:

هذا الأثر يخص مرحلتين هما مرحلة تكوين أموال التركة أثناء حياة مورثهم، وله مبرراته فى ضرورة إغناء المورث لورثته عملاً بوصية النبى ﷺ لسعد بن أبى وقاص، وكذا الحفاظ على هذه التركة من الضياع حال حياته، فيعمل المورث على تخفيض مستوى استهلاكه هو وأسرته ورفع مستوى إدخاره.

والمرحلة الثانية هى مع الورثة بعد امتلاكهم لأموال التركة واستقرارها فى أيديهم، فهنا هم مأمورون بإتباع سنة سلفهم المورث فى المحافظة على أموال التركة بل وتنميتها حتى يذروا ورثتهم أغنياء وليسوا عالة يتكفون الناس، مما يقتضى خفضهم لمستوى استهلاكهم ورفعهم لمعدل ادخارهم.

ثانياً: ضبط الآثار العامة الاستهلاكية والادخارية للموارث: (ضابط الوسطية)

أثر الموارث المؤقت فى رفع الاستهلاك وتخفيض الادخار، وأثرها المستمر فى القيام بالعكس بخفض الاستهلاك ورفع الإدخار، يحتاج فى شقه الاستهلاكى إلى ضابط يضبطه، لأنه يعتمد بداية على ذلك الفرض الكينزى الذى يذهب إلى أن مستوى الإستهلاك يزيد مع زيادة الدخل أو الثروة بمعدل ينخفض عن معدل زيادة الدخل " فإلى أى حد ينخفض معدل الإستهلاك، أحتى يصل إلى درجة البخل ؟! وإلى أى حد

يرتفع، أحتى يصل إلى درجة الإسراف؟! الحقيقة أن الإسلام قد ضبط ذلك بضابط الوسطية. (١)

فالوسطية فى الإنفاق مأمور بها المسلم فى قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (٢) وقوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) (٣) أما عاملا الدخل والميل للإستهلاك الذين إعتبر كينز أن معدل الاستهلاك يتوقف عليهما فثبت الثانى (الميل الاستهلاك)، وإعتبر الأول (وهو عامل الدخل) هو المتغير الأساسى الذى يتأثر به حجم الاستهلاك، فهذان العاملان — فى ظل تحليل إقتصادى إسلامى — يتبعان عامل الوسطية، فلا عمل لهما إلا فى إطاره.

ففى إطار الوسطية يمكن لعامل الدخل أن يحدث أثره فى الاستهلاك بالزيادة أو بالنقصان، فلا يزيد المسلم من استهلاكه حتى يصل إلى حد الإسراف، المنهى عنه بقوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (٤) وفى المقابل لا يخفض من استهلاكه حتى ينزل بأهله إلى مستوى البخل المنهى عنه كذلك بقوله تعالى: (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ

(١) راجع: د. صبرى عبد العزيز، الإستهلاك بين النظرية والتطبيق فى الفكر الإقتصادى الوضعى والإسلامى، م س ص ١٤٤٥.

— كذلك: محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك م س ص ١٥٤: ٢٠٠.

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٧.

(٣) سورة الإسراء آية ٢٩.

(٤) — سورة الأعراف من الآية ٣١.

نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ<sup>(١)</sup> كَذَلِكَ يَقُولُ تَعَالَى: (وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ الَّذِينَ يَنْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>(٢)</sup>

هذا عن أثر الموارث على الاستهلاك والإدخار وضبطها بضابط الوسطية في الإستهلاك، أما عن ضابط أثر الموارث على الإدخار فهذا ما نبينه في المبحث التالي مع الكلام عن أثرها في الإستثمار والإنتاج.

(١) سورة محمد من الآية ٣٨

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٨٠.

- والمزيد من الضوابط الإستهلاكية، راجع د. عبد الله الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث

في الإسلام م س ص ٨٨ ومنها:

أ] قاعدة الرقابة المزدوجة.

ب] قاعدة الحلال والحرام في الإستهلاك.

ج] قاعدة التوسط في الإستهلاك والبعد عن الإسراف والتبذير

د] قاعدة أولويات الإستهلاك.

هـ] قاعدة تقليل الفاقد في الإستهلاك.

## المبحث الثاني

### أثر الموارث على الاستثمار والإنتاج

يعد أثر الموارث على الاستثمار من آثارها الاقتصادية غير المباشرة، وذلك لأن أثرها على الاستثمار يستتبط من أثرها على الإدخار، الذي عرف من أثرها المباشر على الإستهلاك.. والإدخار يعد الممول الرئيسي للاستثمار والتنمية..

وعلى ذلك فمن أثرها السلبى والإيجابى على الإدخار، فإن الموارث تؤثر على الإستثمار بنفس أثرها السلبى والإيجابى والذين ندخر المطالبين التالين لبيانها على النحو التالى:

**المطلب الأول: أثر الموارث السلبى على الاستثمار والإنتاج.**

**المطلب الثانى: أثر الموارث الإيجابى على الاستثمار والإنتاج.**

#### المطلب الأول

### أثر الموارث السلبى على الاستثمار والإنتاج

التحليل الاقتصادى المحايد للموارث الإسلامية، قد يقود إلى القول بأن لها أثر سلبى أولى على كل من الاستثمار والإنتاج على النحو التالى:

## أولاً: أثرها السلبي على الإستثمار:<sup>(١)</sup>

ينصرف مفهوم الإستثمار نحو تلك الأصول الرأسمالية المضافة حديثاً... وليست الموجودة فعلاً - والتي تستخدم في إنتاج أموال أخرى، وحيث أن الإدخار هو الممول الرئيسي للاستثمار، وأن الأثر الأولي للميراث في مرحلة توزيع التركة هو أنه يؤدي إلى زيادة معدل إستهلاك الورثة، ويخفض في المقابل من معدل إدخارهم ! مما من شأنه أن يؤثر سلبياً على معدل الاستثمار ، ولكن هذا الأثر السلبي لا يؤخذ على إطلاقه إذ يحد منه العوامل التالية:

(١) أنه أثر مؤقت: فخفض الميراث لمعدل إدخار الورثة وبالتالي لمعدل استثمارهم إنما هو أثر مؤقت، لأنه يرتبط بفترة مؤقتة هي عند توزيع أموال التركة عليهم فزيادة دخولهم و ثروتهم في تلك الفترة تؤدي إلى زيادة إستهلاكهم على حساب إدخارهم، ثم لا يلبث سلوكهم يعود إلى حالته الطبيعية التي يقل فيها معدل استهلاكهم ويزداد معدل إدخارهم بعد إمتلاكهم للتركة.

(٢) أنه يرتب آثاراً استثمارية إيجابية بشكل غير مباشر:

فأثر الميراث الأولي في زيادة إستهلاك الورثة في تلك الفترة المؤقتة يؤدي إلى تنشيط الطلب الفعلي، إذ يدفع المنتجين والمستثمرين إلى

(١) راجع مقارنة بين فلسفة الفكر بين الاقتصاديين الوضعي والإسلامي للاستثمار، رسالتنا للدكتوراه بعنوان: الزكاة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٦م ص ٥٢٩ وما بعدها.



زيادة إنتاجهم واستثماراتهم لمواجهة هذه الزيادة الاستهلاكية على اعتبار أن حالة التشغيل الناقص هي الحالة العادية. (١)

كما أن ذلك يؤثر في بنیان الاستثمار أى في كيفية توزيع رؤوس الأموال بين مختلف أنواع الاستثمارات، فزيادة الموارث في هذه الفترة من الطلب على استهلاك الضروريات إن كان الورثة فقراء، وزيادة الطلب على استهلاك الكماليات إن كان الورثة أغنياء، فإن ذلك من شأنه أن يوجه نمط الاستثمار نحو إنتاج السلع الضرورية والكمالية معاً، أى نحو إنتاج كل السلع بكافة أنواعها وهو أثر استثماري وإنتاجي إيجابي يحدث بشكل غير مباشر كأثر لزيادته من الاستهلاك في هذه الفترة.

ثانياً: أثرها السلبي على الإنتاج: (٢)

قد يرى البعض أن الأثر التوزيعي للثروة الذي سيأتي ذكره في الفصل التالي، سيؤدي إلى تفتيت الثروات في المجتمع، وهو أثر مناهض للإنتاج، إذ قد يؤدي إلى إضعاف كفاءتها الإنتاجية وإلى إهدار عائداتها، وإلى سوء استغلال الموارد الإنتاجية، فلو أن المال المورث كان مشروعاً إنتاجياً مصنعاً مثلاً فإن توزيعه على الورثة سيضعف من كفاءته الإنتاجية.

(١) وحتى في حالة التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة، فإن ارتفاع الاستهلاك يؤدي إلى التضخم ورفع أسعار السلع الاستهلاك، مما يقود إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج في صالح صناعات الاستهلاك على حساب صناعات الاستثمار، ويؤدي ارتفاع الائتمان في المقابل إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود فيخفض مستوى الاستهلاك مما يرفع من معدل الإنفاق مثلاً وهو أثر استثماري إيجابي.

(٢) راجع: د. شوقي دنيا، نظام الموارث في الإسلام، م س ص ٦، ١٩.

ولكن هذا النقد مردود بأن الميراث ينصب على ملكية أموال التركة ولا ينصب على إدارتها وتشغيلها، فملكية أموال التركة تعمل الموارث على تفتيتها إلى ملكيات صغيرة بحسب حجم المال المورث وعدد الورثة أما إدارة وتشغيل أموال التركة فلا يخضع للتفتيت أو التوزيع بينهم، إذ أنهم يديرونها بالأسلوب الذي يحقق مصلحتهم ويحقق التشغيل الأمثل لها. سواء كلفوا أحدهم بذلك أو لو أكلوه إلى الغير ممن يتوافر فيه صفات المنظم الناجح الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن بأقل نفقة ممكنة.

يدل ما تقدم على أن أثر الموارث السلبي على الاستثمار، لا يؤخذ على إطلاقه، إذ أنه أثر مؤقت، فضلاً عن أنه يرتب آثار استثمارية إيجابية بشكل غير مباشر، وأن أثرها السلبي على الإنتاج مع تفتيتها للثروات مردود بأنها تفتت من ملكية الثروات ولا ينصب ذلك على إدارتها وتشغيلها.

### المطلب الثاني

#### أثر الموارث الإيجابي على الاستثمار والإنتاج

سبق الإشارة إلى أن الأثر العام للموارث على الاستهلاك والإدخار، تتمثل في أنها في مرحلتين هما: مع تصرف المورث في حياته، ومع تصرف الوارث بعد إمتلاكه للتركة، فإنه في سبيل تكوينه لأموال التركة والحفاظ عليها في حياته لورثته من بعده، فإنه يقلل من حجم استهلاكه ويزيد من معدل إدخاره.. ومعلوم أن الإدخار هو الممول الأول للاستثمار والتنمية... وعلى ذلك يزداد ميل المورث والوارث نحو

الاستثمار في هاتين المرحلتين، ويزيد من إيجابية هذا الأثر العوامل التالية: (١)

(١) أنه أثر مستمر:

ويأتى استمراره من أنه يمثل سلوك المورث في حياته، ويحكم سلوك الوارث بعد امتلاكه للتركة، ولا يخرج منه إلا فترة صغيرة ومؤقتة هي مع توزيع التركة، حيث يزداد فيها إستهلاك الوارث على حساب إدخاره بسبب زيادة دخله وثروته بالميراث.. أما قبلها وبعدها فينخفض فيهما استهلاك المورث والوارث ويزداد إدخارهما.. ويوجه ذلك نحو تنمية المال واستثماره، لأن الموارث تمول الاستثمار برأس المال اللازم سواء كان نقدياً أو عينياً أى أصول إنتاجية.

(٢) ضرورة تنمية أموال التركة:

فمن آلت إليه أموال التركة فحيز بين توجيهها نحو الاستثمار وبين اكتنازها، وقد حض النبي ﷺ على الأمر الأول أى على تنميتها بالاستثمار، فقال: (ألا من ولى يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) (٢) وقال: (إتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة) (٣)

(١) راجع: د. شوقي دنيا، فى ظلال البعد الاقتصادى والاجتماعى للميراث، م س ص ٩ وما بعدها.

- د. عبد الله الجابرى، الآثار الاقتصادية للإرث فى الإسلام م س ص ٩٣.

- د. عمر المزوقى، اقتصاديات الميراث فى الإسلام م س ص ١٥٣.

(٢) الترمذى، فى سننه م س ج ٣ ص ٢٤ ورواه عن عمرو بن شعيب وفيه أن أهل الحديث يحتجون به.

(٣) المنادى ن فيض القدير م س ج ١٠٧١ - ١٠٨.

فإن إختار الوارث اكتناز أموال التركة وعدم استثمارها فما عليه إلا أن يدفع التكلفة الإجتماعية لذلك وهي سعر زكاتها ٢,٥% <sup>(١)</sup> وهي كفيلة بأكل معظم مال صاحب المال المكتنز إن استمرت سنوات دون أن تنمى؛ كما لو كان طفلاً يتيماً، ولم يبلغ سن الرشد إلا بعد (٢١) سنة وفقاً للقانون المصرى فإذا سدد وليه الزكاة سنوياً طوال هذه المدة فإنه يدفع حوالى  $21 \times 2,5\% = 52,5\%$  أى ما يجاوز نصف مال التركة الموروث لليتيم <sup>(٢)</sup>. ولذلك أمر القرآن بتدريب اليتيم على تنمية أمواله حتى قبل بلوغه سن الرشد حتى إذا ما بلغها إستطاع أن يستثمر أمواله بنفسه دون قيم يساعده، فقال: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)

### (٣) أهمية أن تكون التنمية مضطردة:

فصاحب المال مأمور فى الإسلام - على ما سلف ذكره - بتنميته والحفاظ عليه لورثته من بعده، فإن كان سفيها وعمل على تبديده حجر عليه وعين عليه قيم يدير عنه أمواله، وأمر القيم باستثمار هذه الأموال والصرف عليه من نمائها <sup>(٣)</sup>. وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ <sup>(٤)</sup>.

(١) راجع رسالتنا فى للدكتوراه م س ص ٥٣٢.

(٢) سورة النساء من الآية ٦

(٣) راجع: د. عبد الله الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث فى الإسلام، م س ص ٩٨.

- وراجع: تعقيب د. أحمد عبد المبدى على ذلك، فى التعقيب على بحث الدكتور شوقى دنيا المشار إليه ص ٩.

(٤) سورة النساء آية ٩.

والحفاظ على الأموال والاستمرار باضطراب في تنميتها من جيل لآخر هي ما اصطلح على تسميتها حديثاً بالتنمية المضطربة (أو المستدامة). فقد لاحظ الاقتصاديون تبديد وتدهور الموارد الطبيعية بسبب سوء استغلال الأجيال الحالية لها وعدم الحفاظ عليها للأجيال القادمة، فنادوا بضرورة التنمية المضطربة للموارد الطبيعية وذلك للوفاء باحتياجات الأجيال الحالية منها، والحفاظ على حق الأجيال القادمة فيها<sup>(١)</sup>.

ويعنى ما تقدم أن الآثار الإيجابية للموارث على الاستثمار والإنتاج تفوق آثارها السلبية عليه.. إذ تعمل على ترشيد الاستهلاك وزيادة معدل الادخار والاستثمار وتنمية أموال التركة وزيادة إنتاجيتها.

### المبحث الثالث

#### أثر الموارث التمويلي العام

تعمل الموارث الإسلامية على تمويل المالية العامة للدولة، سواء بإيراداتها العامة أو بنفقاتها العامة.. وهو ما نوضحه في مطلبين على الترتيب التالي:

**المطلب الأول:** أثر الموارث في تمويل الإيرادات العامة للدولة.

**المطلب الثاني:** أثر الموارث في التخفيف على النفقات العامة للدولة.

(١) راجع تعقيب د. زينب صالح الأشوح على بحث الدكتور شوقي دنيا المشار إليه ص ٦.

## المطلب الأول

### أثر الموارث في تمويل الإيرادات العامة للدولة

يدخل في بيت مال المسلمين "الخزانة العامة للدولة"، مال من لا وارث له، ولكن هناك رأيان حديثا وسعا من دخول أموال التركات إلى بيت مال المسلمين، أحدهما عن طريق فرض الضرائب عليها، والآخر عن طريق أخذ الزكاة منها، ونوضح هذه المصادر التمويلية الثلاثة تباعاً:

أولاً: ميراث من لا وارث له <sup>(١)</sup>:

اتفق جمهور الفقهاء على أن مال من لا وارث له يدخل في بيت مال المسلمين، ولكنهم اختلفوا عما إذا كانت الدولة تعتبر وارثاً له أم لا؟..!

فذهب الأحناف والحنابلة إلى أن الدولة لا تكون وارثة، وإنما يعد بيت مالها هو الخزانة التي توضع فيها الأموال التي لا يوجد من يستحقها، ولكن الشافعية والمالكية، اعتبروا الدولة وارثاً لتركة من مات ولا وارث له، وحجتهم في ذلك هو قول النبي (ﷺ): "أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك ديناً أو ضيعة فإلى، ومن ترك مالاً فلورثته، وأنا مولى من لا مولى له: أرث ماله وأفك عانه" <sup>(٢)</sup>.

(١) راجع: د. أمين عبد المعبود زغلول، أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، أسبوط، مطبعة الصفا والمروة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ٣٢٢.

- د. شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، م. س ص ١٧.

- د. عبد الله الجابري، الآثار الاقتصادية للارث في الإسلام، م. س ص ١٠٤.

(٢) راجع التاج م س ج ٢ ص ٢٦٢ وفيه رواه الشيخان وأبو داود والترمذي، عن المقدم الكندي (رحمته الله)، وتعني ضيعه أى عياله، أما أفك عانه أى أسيرة.

فهذا الحديث صريح في إدخال أموال تركة من لا مال له ضمن الإيرادات العامة للدولة، تدخل ضمن الإيرادات غير الدورية للدولة، وهي الإيرادات غير العادية التي تحصل عليها الدولة بصفة عارضة أو غير منتظمة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: مدى جواز فرض ضريبة على التركة<sup>(٢)</sup>:

ذهب رأى معاصر إلى جواز فرض ضريبة على أبلولة أموال التركة إلى الورثة، وقد أخذ به القانون المصرى رقم ٢٢٨ لسنة ٨٩، وبين أن الهدف من فرض هذه الضريبة، على أموال التركة عامة قبل توزيعها وعلى نصيب كل وارث بعد توزيعها، هو تخصيص حصيلة هذه الضريبة لأغراض تمويل الخدمات الاجتماعية المجانية (المادة الأولى من القانون). ولكن هذا الرأى الذى يقضى بفرض ضريبة على أموال الزكاة، قد رفضه جمهرة من فقهاءنا المحدثين<sup>(٣)</sup>، الأمر الذى دعا المشرع الوضعى المصرى إلى إلغاء هذا القانون وهذه الضريبة لعدم مشروعيتها، وهو ما نؤيده لأن أحكام الموارث الإسلامية توقيفية لا يجوز تبديلها ولا إدخال أى تعديل أو إضافة عليها، عملاً بقوله تعالى فيها: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ

(١) راجع د. عبد الله الجابرى، المرجع السابق ص ١٠٤

(٢) راجع: د. محمد أحمد جادو، ضريبة الأبلولة بين الفقه الوضعى وفقه الزكاة، دراسة فكرية محاسبية، من أبحاث ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية فى مصر من منظور إسلامى، المنعقدة بمركز صالح كامل جامعة الأزهر ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ص ٢٤ وما بعدها.

(٣) راجع: د. شوقى دنيا، المرجع السابق ص ١٧.

وَرَسُولُهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ \* وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ <sup>(١)</sup>.

ثالثاً - مدى جواز أخذ زكاة من التركة:

ذهب كذلك رأى محاسبى معاصر <sup>(٢)</sup> إلى جواز فرض زكاة على أموال التركة مسمىاً إياها بزكاة الموارث، وقد اعتمد فى فرضها على القرآن فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ <sup>(٣)</sup>. واعتمد على رأى ابن حزم الظاهرى فى القول بأنها لم تنسخ وأنها فرض.. كما قاسها على زكاة المال المستفاد الذى أفتى بفرضيته قياساً على زكاة اللقطة والركاز.

ورأى أن تفرض مرة واحدة على كل أموال التركة قبل توزيعها على الورثة بسعر ١٠%، ثم تفرض على نصيب كل وارث بعد توزيعها بحيث يسير سعرها فى إتجاه عكسى أو تنازلى حسب مقدار نصيب كل وارث وبعد أقصى ١٠% كذلك.

ولكن هذا الرأى مردود بأن الآية التى استشهد بها لا تدل لا من قريب ولا من بعيد على جواز إدخال الدولة ضمن الورثة، وأحكام الموارث أحكام توقيفية لا يجوز الاجتهاد فيها لا بالحذف ولا بالإضافة.

أما قياسه على زكاة المال المستفاد فهو قياس باطل لأن القياس ينبغى لصحته أن يكون على أصل ثابت حكمه بالكتاب والسنة وليس على

(١) سورة النساء آية ١٣ ، ١٤ .

(٢) هو رأى د. محمد أحمد جادو ، المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها.

(٣) سورة النساء آية ٦.



أصل ثابت بالقياس كزكاة المال المستفاد.. فضلاً عن أن رسول الله (ﷺ) ولا خلفاؤه الراشدون أخذوا الزكاة من أموال التركات رغم توزيعهم لها على مستحقيها ولم يدخلوا الدولة في ورثتها إلا في تركة من لا وارث له على النحو السابق..

وعلى ذلك فلا يدخل ممولاً للإيرادات العامة للدولة من الميراث لا الضرائب ولا الزكاة عليها، وإنما ما ورد فيه نص بتوريثه، وهو مورد وحيد هو تركة من لا وارث له على النحو السابق ذكره..

### المطلب الثاني

#### أثر الميراث في التخفيف على النفقات العامة للدولة

لا يتوقف أثر الميراث على تمويل الإيرادات العامة للدولة فحسب، ولكنه يتعداه إلى الجانب الآخر من الموازنة العامة للدولة وهو جانب النفقات العامة، إذ وجهه نحو وجوه الإنفاق العامة التي تخفف على ميزانية الدولة<sup>(١)</sup>.

وقد وسع من مجالات الإنفاق العام هذه البهوتى في كشف القناع فقال: ".. ومال من مات منهم ولا وارث له، يصرف في مصالح أهل الإسلام، ويبدأ بالأهم فالأهم من: سد الشوق، وكري الأنهار أى حفرها وتنظيفها، وعمل القناطر أى الجسور، وإصلاح الطرق والمساجد، وأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين، وكل ما يعود نفعه على المسلمين"<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع: د. شوقي دنيا، المرجع السابق ص ١٨.

(٢) انظر: د. عبد الله الجابري، المرجع السابق ص ١٠٥، وأشار إلى: البهوتى، كشف القناع عن متن الإقناع، بدون مكان نشر، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م ج ٣ ص ١٠٠.

كما وسع كذلك الشيخ أحمد الدردير من وجوه الإنفاق العامة التي تصرف فيها حصيلة تركة ميت لا وارث له، وكذلك حصيلة الجزية وعشر التجارة بقوله: "... وقضاء دين معسر، وتجهيز ميت لا مال له، وإعانة محتاج من أهل العلم.. وغيرهم من كل محتاج ويقيم وأرمل، وتزويج أعزب، وإعانة حاج، ومساجد وقناطر ونحوها كحصن وسور.. وعمرة ثغور، والنظر في ذلك كله للإمام بالمصلحة والمعروف" <sup>(١)</sup>.

خلاصة ما تقدم أن للموارث الإسلامية أثر في تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق مورد وحيد هو تركة من لا وارث له، وأنها لا تخصص لوجوه إنفاق معينة، من وجوه بر وتكافل اجتماعي فحسب، وإنما اجتهد الفقهاء في توجيه حصيلتها نحو وجوه النفقات العامة أياً كانت دون تخصيص لها..

كما وضح مما تقدم أن للموارث الإسلامية آثار اقتصادية متنوعة على الكميات الاقتصادية الكلية من استهلاك وإدخار واستثمار، فضلاً عن تمويلها للموازنة العامة للدولة.. ولا تقتصر آثارها على تلك الآثار الاقتصادية، إذ أن لها آثار اجتماعية عميقة نتعرف عليها من خلال الفصل التالي:

(١) المرجع السابق ص ١٠٥ وأشار إلى: أحمد الدردير، حاشية الدردير على بلغة السالك،

## الفصل الثالث

### الآثار الاجتماعية للموارث

النشاط الاجتماعى للإنسان يعد بمثابة الأصل الذى يتفرع منه كل أنشطته الأخرى ومنها الاقتصادية.. ولذلك يعد علم الاجتماع بمثابة الأصل الذى تفرعت منه العلوم الاجتماعية الأخرى ومنها علم الاقتصاد الذى ينصب على دراسة طائفة محددة من الظواهر الاجتماعية هى الظواهر الاقتصادية.

لذلك كان لابد من دراسة الآثار الاجتماعية للموارث الإسلامية، ومن أهمها: عدالتها بين أفراد الأسرة أو العائلة الواحدة، وتقريبها للتفاوت الاجتماعى بين الفئات الاجتماعية، وكفالتها للفئات الاجتماعية المحتاجة.. وهى الموضوعات التى سنوزعها على مباحث ثلاثة على النحو التالى:

المبحث الأول: دعم الموارث للترابط العائلى.

المبحث الثانى: تحقيق الموارث للعدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: إرساء الموارث للتكافل الاجتماعى.

### المبحث الأول

#### دعم الموارث للترابط العائلى

الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى والأساسية للمجتمع، حافظ الإسلام عليها فنظم شئونها الداخلية تنظيمًا محكمًا يصلح شئونها: من قوامه للرجل وما تتطلبه من نفقة على الأسرة، وكذلك من أموال وحصر توريثها بين أفراد الأسرة والعائلة بحصص معينة، لم يأت تحديدها جزافاً بل وفقاً

لروابط ومعايير توزيعية معينة، راعت العدالة بين أفرادها وفقاً لدرجة قرابتهم من المورث، ولحاجتهم العائلية، وبحسب ما يتحملونه من أعباء مالية عائلية، مما أدى إلى ألا يتميز وارث من أفراد العائلة على آخر لسبب غير موضوعي كالذكورة والأنوثة مثلاً..

ونستدل على ذلك الدعم للترابط العائلي الذي جسده أحكام الموارث من خلال مطلبين نوزع عليهما تلك الموضوعات على الترتيب التالي:

**المطلب الأول: روابط الموارث لتحقيق التماسك الأسري**

**المطلب الثاني: تحقيق الترابط العائلي بعدالة حصص الورثة**

### المطلب الأول

**روابط الموارث لتحقيق التماسك الأسري**

عاملت أحكام الموارث الإسلامية الأسرة أو العائلة على أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يقوم عليها المجتمع<sup>(١)</sup>. فلها أعضاؤها وتنظيمها المؤسسي.. فتضم في عضويتها الأزواج والأولاد والآباء والأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات.. كما أن لها تنظيمها الإداري والمالي المرتبط بقوامة رب الأسرة وبالشورى، واعتبرت ذلك التنظيم الأسري هو النموذج الذي يقوم عليه تنظيم المجتمع.

(١) لمزيد من التفصيل راجع البحث القيم لأستاذنا الدكتور/ رفعت السيد العوضى ، بعنوان:

إعجاز القرآن الكريم في الميراث ، والمنشور في ثلاث مقالات بمجلة الاقتصاد

الإسلامي، التي يصدرها بنك دبي الإسلامي، أعداد ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ لسنة ١٤٢٥ هـ -

٢٠٠٤م ص ٢٠، ٢٨، ١٣ على الترتيب.

لذلك حرصت أحكام الموارث على حماية هذه المؤسسة العائلية من التفكك، فقامت بربطها بروابط أسرية من شأنها أن تعمل على توحيدها وتماسكها.. ننتقى من هذه الروابط أربعة نوضحها تباعاً هي البر والزوجية والنسب والدين.

### الأولى - رابطة البر:

البر لغة سعة الخير والمعروف وهو اسم جامع لأعمال الخير ومنه بر الوالدين <sup>(١)</sup>. وقد أمر الله به بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَاتَّقُوا وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ <sup>(٢)</sup>.

والخير والبر على إطلاقهما يتسعان ليشملا كل أعمال الطيبات والمعروف، ولكن القرآن والموارث قد قرناهما بالإنفاق المادى كأداة عملية من شأنها أن تزيد من روابط الود والمحبة بين الناس، خاصة بين الورثة من أفراد الأسرة الواحدة.

فالخير في القرآن اقترن كثيراً بإنفاق الأموال كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ <sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى في البر: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: د. محمد على الصابوني، صفوف التفسير، دمشق بيروت، مكتبة الغزالي جـ ١ ص ٣٨.

(٢) سورة المائدة آية ٢.

(٣) سورة البقرة آية ٢١٥.

(٤) سورة آل عمران آية ٩٢.

والبر والخير فى الموارث يشملان تقديم أفراد الأسرة النفع لبعضهم بعضاً، هذا ما وضحه القرآن عقب تحديده لحصص الأولاد والآباء فى الميراث، فعلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَبَاؤُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾<sup>(١)</sup>. والنبى (ﷺ) منع تصرفات المورث التى تقطع روابط البر بينه وبين أفراد أسرته، وذلك لما رفض أن يشهد على تمييز البشير لابنه النعمان فى العطاء المادى عن بقية أولاده فقال له النبى (ﷺ): "أكل بنيك قد نحلّت مثل هذا؟ قال: لا.. قال: فأشهد عليه غيرى! ثم قال: أيسرك أن يكونوا إليك فى البر سواء؟ قال: بلى، قال فلا إذا"<sup>(٢)</sup>.

ولذلك أمر النبى (ﷺ) البر المادى بأن يشمل كل أفراد الأسرة مرتباً إياهم بقوله: "يد المعطى العليا: أمك، وأباك، وأختك، وأخاك، ثم أدناك أدناك"<sup>(٣)</sup>. وجعل ما يقطع روابط البر مانعاً من الميراث إذا وصل إلى درجة القتل. فالوارث الذى يقتل مورثه لاستعجال وراثته لأمواله، يعامل بنقيض مقصوده فيحرم من الميراث، فقال (ﷺ): "القاتل لا يرث"<sup>(٤)</sup>.

### الثانية - رابطة الزواج:

قبل الإسلام لم يكن للمرأة حقوق مالية، وإن وجدت فهى تورث وأموالها لزوجها فى حياتها، فهى الإسلام عن ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا

(١) سورة النساء من الآية ١١.

(٢) التاج، م س جـ ٢ ص ٢٥٠ وفيه رواه الخمسة.

(٣) راجع ابن كثير فى تفسيره للقرآن العظيم، م س جـ ٣ ص ٣٥، وفيه رواه أحمد عن

رجل من بنى يربوع.

(٤) التاج، م س جـ ٢ ص ٢٥٢ وفيه رواه أصحاب السنن والدارقطنى.

النِّسَاءَ كَرَاهًا<sup>(١)</sup>. واعترف لها بذمة مالية مستقلة عن الزوج، وورث كلا منهما من أموال الآخر، ليرث الزوج نصف أموال زوجته إن لم يكن لها ولد، أو ربعها إن كان لها ولد منه أو من غيره، وورث الزوجة ربع تركة زوجها إن لم يكن له ولد، وثمانها إن كان له ولد.

فمثل هذا التوارث المتبادل من شأنه أن يعمل على ترابط الأسرة، لأنه يربط رأسى الأسرة ببعضهما، فيزدادان قرباً ويجنبهما التشنج، وهو ما ينعكس بالإيجاب على بقية الأسرة.. فضلاً عن أن علاقة الزوجية تعد من الأسباب المؤقتة للميراث، لأنها قد تنتهى فى حياتهما بالطلاق البائن فلا يتورثان، لذلك جاء حكم توارثهما ليقوى هذه العلاقة، خاصة وأنهما يرثان فرضيتهما فلا يحجبان عنهما أبداً.

وهذه الرابطة الزوجية بالميراث من شأنها أن تشجع أفراد الأسرة وبالتالي المجتمع على الزواج والإنجاب محققين ترابطاً عائلياً واجتماعياً.. فميراث الأعزب الذكر يساعده على الزواج وما يتطلبه من أعباء مالية ملقاة على عاتقه كالمهر والنفقة وبيت الزوجية.. وكذلك ميراث الأعزب الأنثى - فعلى الرغم من أنها معفاة أصلاً من هذه الأعباء المالية، إلا أن ملكيتها للأموال بالميراث قد ترغب الآخرين فى الزواج منها، فهذا ما صرحت به أم إلى رسول الله (ﷺ) لما قالت: " يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما يوم أحد شهيداً، وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع

(١) سورة النساء من الآية ١٩.

لهما مالاً ولا تتكحان إلا ولهما مال" (١). فقد صرحت بان ميراثهما قد يكون سبباً في زواجهما ولم ينكر عليهما رسول الله (ﷺ) ذلك (٢).

### الثالثة - رابطة النسب:

يعد النسب الرابطة الأبدية التي تربط أفراد الأسرة ببعضهم، فهي رابطة الدم التي لا تنفك عنهم أبداً.. لذلك خص الإسلام أهل الإنسان من أفراد أسرته وعائلته بميراثه، من أصوله وفروعه وأزواجه وحواشيه. فقال (ﷺ) "من ترك مالاً فلأهله" (٣). وقال: "ومن ترك مالاً فلورثته" (٤). وتجسيد الميراث لهذه العلاقة تجسيدا مادياً من شأنه أن يزيدهم قرباً وترابطاً وحرصاً على قرابتهم وأموال أسرته.

### الرابعة - رابطة الدين:

من أعلى الروابط التي تربط أفراد الأسرة الإسلامية ببعضهم هي رابطة الدين، فأخوة الدين أبقى في الآخرة من أخوة الدم، لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ \* وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ \* وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ \* لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ (٥). وينقطع الميراث بانقطاع هذه الرابطة الدينية، لقول النبي (ﷺ): "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم" (٦).

(١) التاج، م س جـ ٢ ص ٢٥٣ وفيه رواه أبو داود والترمذي وصححه.

(٢) راجع: د. شوقي دنيا، في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، م س ص ١١.

(٣) البخاري في صحيحه م س جـ ٤ ص ١٦٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة عبس آيات من ٣٤: ٣٧.

(٦) البخاري في صحيحه م س جـ ٤ ص ١٧٠ ورواه عن أسامة بن زيد.



بهذه الروابط الأربعة التى جسدتها أحكام الموارث بتحقيق الترابط الأسرى فى الإسلام، التى تزيدها تماسكاً بعد التهانى فى توزيع حصصها عليهم والتى توضحها من خلال المطلب التالى.

### المطلب الثانى.

#### تحقيق الترابط العائلى بعدالة حصص الورثة

عدالة الموارث بين أفراد العائلة الواحدة فى حصر توزيع أموال التركة عليهم دون غيرهم من خارج الأسرة إلا برضاهم وموافقتهم أو فى حدود ثلث التركة، كفيلة بتحقيق تماسك الأسرة المسلمة وترابطها، خاصة وأن نصيب كل وارث منهم قد تحدد وفقاً لقواعد ومعايير موضوعية عادلة، لا صلة لها بجنس ولا نوع، ولا بذكورة ولا بأنوثة. وسنحاول هنا بيان تلك المعايير بداية، ثم نعقبها بتوضيح مدى عدالة الموارث بين الذكور والإناث درءاً لتلك الشبهة التى يثيرها أعداء الإسلام ضده من أنه ميز الذكور على الإناث فى الميراث.

#### أولاً: معايير تحديد حصص الورثة<sup>(١)</sup>

أنصبة الورثة فى الميراث لا تتحدد وفقاً لمعايير شخصية بحتة، وإنما هى حددها الله العادل وفقاً لمعايير وقواعد موضوعية، لا صلة لها

(١) راجع فى هذه القواعد:

- د. على جمعة، المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر، المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية بالقاهرة، المؤتمر رقم (١٧) ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م ص ٩٠١

- د. زينب رضوان، المرأة بين الموروث والتحديث، القاهرة، مكتبة الأسرة الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧ م ص ١٥٥ وما بعدها

بجنس ولا بأصل ولا بنوع، ولا بذكورة ولا بأنوثة ومن أهمها المعايير الثلاثة التالية:

### الأول: معيار القرابة:

من حرص الإسلام على أموال الأسرة أنه حصر توزيعها في أفراد الأسرة الواحدة دون غيرهم إلا في حالة حضور القسمة غيرهم. فجعل لدرجة قرابة الوارث من مورثه، ولمدى قوتها سبباً في تحديد حجم حصة الوارث بحيث تزداد حصته كلما ازداد قرباً بالمورث، والعكس بالعكس، دون أى اعتبار لجنسه، وعما إذا كان ذكراً أم أنثى.

فيقدم من هو من جهة البنوة على الأبوة، والأبوة على الأخوة، والأخوة على العمومة والعمومة على الأخوال ... بحيث يقدم الأقرب في القرابة على الأبعد، ويقدم الأقوى في القرابة على الأضعف فمن يتصل بالميت من جهتين يقدم على من يتصل من جهة واحدة.

وما تقدم من أحكام شرعية تتعلق بالموارث تدل على صحة هذه القاعدة، غير أنه يستدل فحسب على ذلك بوجود الولد مع الأزواج أو الآباء أو الأجداد، إذ أنه يقل نصيب الواحد منهم بوجود الولد معه ذكراً كان أم أنثى (إيناً أو بنتاً) فمثلاً نصيب الزوج ينزل من النصف إلى الربع، وتراجع حصة الزوجة من الربع إلى الثمن ... وهكذا مع باقى هذه الفئات

...

## الثانى - معيار الأعباء المعيشية:

ويعبر عن هذه القاعدة أحياناً بمعيار الحاجة المالية، كما يعبر عنها كذلك بمعيار موقع الجيل الوارث<sup>(١)</sup> وأياً كانت التسمية فهى تميز بين الورثة وفقاً لما يحتاجونه من أموال لإشباع حاجاتهم إلى الكفاف وإلى الكفاية، من مأكّل ومشرب وملبس ومأوى وتربية وتعليم وغيرها ... ولا عبرة هنا بمدى غناهم أو فقرهم، وإنما المعول عليه هنا هو موقعهم بين أجيال الورثة...

فمن الورثة كأولاد الميت - نظراً لصغر سنهم - من يستقبل الحياة بأعبائها المعيشية فتزداد حاجتهم إلى الأموال التى تشبع حاجاتهم الكفاية والكفاية، ومنهم - نظر لكبر أعمارهم - من يستدبر الحياة فتقل حاجاته وأعباؤه المعيشية كأباء الميت وأجداده ... فهنا يميز الأولاد على الآباء لحاجاتهم المعيشية هذه، على الرغم من أن الآباء قد يكونوا هم السبب فى تكوين أموال هذه التركة.

فالبنات ترث النصف أى أكثر من أبيها (زوج المتوفاة) الذى لا يرث سوى الربع. كما ترث أكثر من أمها (زوج المتوفى) التى لا ترث سوى الثمن ... وهكذا إذا وجد معها جدها (أب المتوفى) أوجدتها (أمه) اللذان لا يرثان سوى السدس.<sup>(٢)</sup>

(١) عبر عنها بمعيار الحاجة المالية الدكتور عمر المرزوقى ، فى بحثه اقتصاديات الميراث فى الإسلام ، م س ص ١٣٨ ... وأطلق عليها قاعدة موقع الجيل الوارث الدكتور على جمعة ، فى بحثه: المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر م س ص ٩٠٢

(٢) يلاحظ أن الجد يرث السدس فرضاً والباقى تعصيباً إذ وجد معه فرع وارث مؤنث كالبنات وبنات الإبن مهما نزلت درجة أبيها، إذ تبقى له شئ يرثه بالتعصيب.

### الثالث - معيار الأعباء العائلية:

فإذا تساوى الورثة في توافر القاعدتين السابقتين أى فى درجة القرابة ومدى حاجتهم إلى الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم فهنا يكون معيار التمييز بينهم هو بمدى الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم.

فإذا ورث المتوفى أولاده الذكور والإناث تفاوتت حصصهم فى الميراث تبعاً لما يتحمله كل منهم من أعباء عائلية (مالية). ولذلك يرث الذكر ضعف الأنثى، لأنه مكلف بأعباء عائلية أكثر منها، فهو إن تزوج كلف بمهر زوجته وبتأنيث منزل الزوجية وبالإتيان على زوجته وأسرته، بل وكذلك بالانفاق على أقاربه ممن تجب عليه نفقتهم كوالديه إن كبرا فى السن ... أما شقيقته فهى غير مكلفة بكل تلك الأعباء المالية، إذ هى على زوجها إن تزوجت ... ومن هنا كان نصيبها هو نصف نصيب شقيقها، هو ينفقه على تلك الأعباء المالية العائلية وهى تدخره لنفسها. مما يدل على عدم تمييز الذكر عليها هنا.

ويعنى ذلك أن التفاضل بين الورثة فى حصصهم مبنى على أسس ومعايير موضوعية إلهية لا دخل للبشر فيها، ولا دخل للذكورة أو الأنوثة فيها على ما سيتضح من النقطة التالية.

### ثانياً: مدى عدالة الموارث بين الذكور والإناث

أخذ خصوم الإسلام عليه أنه فضل الذكور على الإناث، وذلك لما فضل الرجل على المرأة فى الميراث فجعل نصيبه ضعف نصيبها فى حين أنهم هم الذين فضلوا الرجل على المرأة لما حرموا المرأة من الميراث، أو لما ورثوها ولكن تحت رعاية الرجل الذى اتسعت ذمته

المالية لتشمل أموال المرأة إذ حرموها من استقلال ذمتها المالية عن الرجل. <sup>(١)</sup>

والمتمأمل لحصص المرأة من الميراث في الاسلام يجد أنها يتفاضل عليها الرجل في حالات ضئيلة، بينما تفضله في حالات كثيرة، وتتساوى معه في حالات أخرى، على النحو التالي: <sup>(٢)</sup>

#### الأولى: حالات التفاضل الذكرى:

وترث المرأة نصف الرجل مع معيار الأعباء العائلية لأن الرجل يتحمل أعباء مالية أو مادية عائلية، وهى المهر وتأثيث بيت الزوجية والنفقة عليه وعلى الأهل، لذا فإنه يستحق ميراثاً أكبر منها للإنفاق على هذه الأعباء العائلية، فى الوقت الذى أعفيت فيه المرأة من هذه الأعباء، لتدخر نصيبها فى الميراث... وهى الحالات التى قال الله فيها: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) <sup>(٣)</sup>

(١) راجع فى ذلك:

- د. جعفر عبد السلام ، الشخصية القانونية للمرأة ، من أبحاث مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية رقم (١٧) القاهرة ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م ص ٨٦٧

- د. فوزية العشماوى ، الشخصية القانونية للمرأة المسلمة وأثارها على المجتمع من أبحاث نفس المؤتمر ص ٨٩٢

(٢) راجع فى هذه القواعد:

- د. على جمعة ، المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر م ص ٩٠١

- د. عبد الرحمن بدوى ، ميراث المرأة بين الموروث والتحديث ، القاهرة ، م ص ١٥٥ وما بعدها.

(٣) سورة النساء من الآية ١١

ومع ذلك فهي حالات محدودة جدا تم دمجها في حالتين رئيسيتين

هما:

#### (أ) حالة العصوبة بالغير:

فالعصبة بالغير - على ما سلف ذكره في الفصل الأول - هي كل أنثى صاحبة فرض عصبها إلى المورث ذكر عاصب بنفسه، ليخرجها من ذوى الفروض ويورثها معه وفقاً لقاعدة التضعيف (للمذكر مثل حظ الأنثيين)<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك فالبنات يعصبنها الإبن، وبنات الإبن يعصبنها إبن الإبن، والأخت الشقيقة يعصبها الأخ الشقيق، والأخت لأب يعصبها الأخ لأب.

#### (ب) حالة الأبوين وحدهما:

فالأم إذا ورثت التركة مع الأب، دون أن يوجد معها أولاد أو أى من الزوجين، فهنا ترث الأم ثلث التركة ويرث الأب الباقي أى الثلثين، عملاً بقوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ)<sup>(٢)</sup>

كما أن الأم ترث ثلث الباقي من التركة ويرث الأب ثلثيه، وذلك إذا كان مع الأبوين أحد الزوجين. كما لو ماتت امرأة عن زوج وأم وأب، لأخذ الزوج النصف، والأم السدس والأب الثلث. وهى المسألة التى سميت بالغراء أو الغراوية التى قضى بها عمر بن الخطاب:

(١) سورة النساء من الآية ١١

(٢) سورة النساء من الآية ١١

## الثانية: حالات التفاضل الأنثوى:

وتضم مجموعتين من حالات التفاضل هما:

### (أ) حالات التفاضل الأنثوى فى الحصص:

وتشمل أربعة عشر حالة هى:

(١) البنت مع الزوج: إذ يرث الزوج الربع، والبنت النصف فرضاً والباقى رداً.

(٢) البنات مع الزوج: إذ يرث الزوج الربع، والبنات الثلثين فرضاً والباقى رداً.

(٣) البنت مع أعمامها. فإنها ترث نصف التركة بينما لو كان معها أخان شقيقان لورثا الباقى تعصيباً أى ربع لكل منهما.

(٤) البنات مع زوج وأبوين، فهما يرثان الثلثين فرضاً، وهو أكبر مما لو كانا ابنتين يرثان الباقى تعصيباً.

(٥) الأختان الشقيقتان يرثان أكثر مما لو كانا أخين شقيقتين ومعها زوج وأم.

(٦) الأختان لأب يرثان أكثر مما لو كانا أخوين لأب ومعها زوج وأم.

(٧) البنت ترث أكثر مما لو كانت ابناً ومعها زوج وأبوان.

(٨) الأخت الشقيقة ترث أكثر مما لو كانت أختاً شقيقاً ومعها زوج وأم.

(٩) الأختان لأم يرثان أكثر مما لو كانا أخوين شقيقتين ومعها زوجة وأم.

(١٠) ونفس الحكم لو كان معها زوجاً فقط.

(١١) ونفس الحكم لو كانت أختاً لأم واحدة مع أخوين شقيقتين وزوج وأم،

إذ سترث الأخت لأم ضعف الأخ الشقيق.

(١٢) المسألة الغراء في رأى ابن عباس: إذ سيرث الزوج النصف والأم الثلث والأب السدس.

(١٣) بنت الإبن ترث مع الزوجة والأبوين والبنت أكثر من ميراث ابن الابن معهم فلو كانت التركة ٥٧٦ فإن نصيب بنت الإبن سيكون ٩٦ فداناً، في حين لو ترك ابن ابن لكان نصيبه ٢٧ فدان فقط.

(١٤) الأم ترث أكثر من الأب، لو كان معها أم أم و أم أب، إذ سترث السدس فرضاً والباقي رداً، أما لو ترك المتوفى أباً بدلاً من أم فسترث معه أم الأم السدس ولن يحجب عن الميراث.

(ب) حالات ترث المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال:

وهذه الحالات خمسة هي:

(١) بنت الإبن ترث السدس فرضاً مع الزوج والأب والأم والبنت، في حين أن لو كان ابن الابن بدلاً منها لما ورث لأنه لن يتبقى له شئ يرثه بالتعصيب.

(٢) الأخت لأب ترث السدس فرضاً مع الزوج والأخت الشقيقة، في حين أن لو كان الأخ لأب بدلاً منها ما تبقى له شئ يرثه بالتعصيب.

(٣) ميراث الجدة: فكثيراً ما ترث الجدة ولا يرث نظيرها من الأجداد

(٤) أم الأم مع أب الأم، إذ ترث هي السدس فرضاً والباقي رداً، ولا يرث هو لأنه جد غير صحيح.

(٥) أم أم الأم مع أب أم الأم، ترث هي السدس فرضاً والباقي رداً، ولا يرث هو لأنه جد غير صحيح.



### الثالثة - حالات التساوى:

وفيهما ترث الأنثى مثل الذكر وهى إحدى عشر حالة على النحو

التالى:

- (١) الأبوان مع الفرع الوارث الذكر: إذ يرث كل منهما السدس.
- (٢) الأخت لأم ترث مثل الأخ لأم السدس.
- (٣) الأخوات لأم مع الأخوة لأم: هم شركاء فى الثلث بالسوية
- (٤) البنت مع عمها أو مع أقرب عصابة للأب فى حالة عدم وجود حاجب.
- (٥) أم الأم مع أب وابن: إذ تأخذ أم الأم السدس، وهو نفس نصيب الأب، ويأخذ الإبن الباقي تعصيباً.
- (٦) المسألة المشتركة: أختان لأم وأخ شقيق شركاء فى الثلث بالسوية بعد نصيبى الزوج والأم.
- (٧) حالة الانفراد بالتركة: فإذا انحصر الورثة فى وارث واحد، ورث التركة كلها ذكراً كان أو أنثى.
- (٨) الأخت الشقيقة مع الزوج: فإنها ترث كما لو كانت ذكراً النصف.
- (٩) الأخت لأم مع الأخ الشقيق: لو كان معهما زوجاً وأمّاً، إذ سيرث الزوج النصف، والأم السدس، والأخت لأم السدس، والباقي للأخ الشقيق وهو السدس كذلك.
- (١٠) ذوو الأرحام إذا انفردوا بالتركة: تقسم بينهم بالسوية ذكوراً أو إناثاً، وذلك بحسب مذهب أهل الرحم الذى أخذ به القانون المصرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به حتى الآن.

(١١) ستة لا يحجبون حجب حرمان: ثلاثة ذكور هم: الزوج والابن والأب، وثلاث إناث هن: الزوجة والبنت والأم.

من ذلك يتضح أن المرأة، ليست مهضومة الحق في الميراث في الاسلام، بل على العكس من ذلك هي مكرمة، إذ في مقابل حالتين فقط يتفاضل فيهما الرجال على النساء مقابل ما يتحملة الرجال من أعباء مالية عائلية، توجد ثلاثون حالة تفضل فيها المرأة على الرجل أو تتساوى معه ... هذا فضلاً عن ان أصحاب الفروض الذين يتقدمون في الحصول على حصصهم على غيرهم من الورثة عددهم اثني عشر وارثاً: أربعة فقط منهم ذكور هم: الزوج والأب والجد الصحيح والأخ لأم، وثمانية منهم إناث هن: الزوجة والأم والجددة والبنت الصليبة وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم، أي أن عدد النساء ضعف عدد الرجال... وهذا يدل على عدالة الميراث الإسلامية بين الورثة، وأنه لا يوجد بينهم عنصر تفضيل ذكوري، وأنها توزع على الورثة وفقاً لمعايير توزيعية يكفى لعدالتها أن الله فارضها ... ولا تقتصر عدالة الميراث على أفراد العائلة أو الأسرة الواحدة، بل تتعداهم إلى كل فئات المجتمع على النحو الذي نوضحه في المبحث التالي:

## المبحث الثاني

### تحقيق الموارث للعدالة الاجتماعية

قضية العدالة الاجتماعية من أهم القضايا التي إهتم بها الإسلام، وخصص لها أدوات مؤثرة تعمل على تحقيقها بتضييق هوة التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الفئات الاجتماعية بحيث لا تعيش فئة صغيرة أو فئات قليلة في تخمة ورغد من العيش، بينما لا تجد معظم فئات المجتمع إلا فئات العيش ! ومن أهم هذه الأدوات المتخصصة في ذلك تأتي الموارث والزكاة<sup>(١)</sup>.

ويبدأ التفاوت في توزيع الأموال بين الفئات الاجتماعية في مرحلة مبكرة من مراحل التوزيع، وهي مرحلة التوزيع الأولي للدخل بين المنتجين، ثم لا يلبث أن تزداد هوة هذا التفاوت إتساعاً أو ضيقاً بعد ذلك.. والموارث تحاصر هذا التفاوت منذ نشأته ثم تستمر في معالجة ذلك في المراحل التالية لتعيد توزيعها. وسنحلل هذا التدخل للموارث في هاتين المرحلتين، في مطلبين على الترتيب التالي:

المطلب الأول: حصار الموارث للتفاوت في مرحلة التوزيع الأولي.

المطلب الثاني: حصار الموارث للتفاوت في مرحلة إعادة التوزيع.

(١) انظر في أسباب وآثار علاج التفاوت الاجتماعي وكذا أثر الزكاة رسالتنا للدكتوراه

ب عنوان: أثر الزكاة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروات، رسالة دكتوراة كلية

الحقوق جامعة المنصورة ١٩٩٦ - ص ١٠١، ٣٢٦

## المطلب الأول

### حصار الموارث للتفاوت في مرحلة التوزيع الأولى<sup>(١)</sup>

التوزيع الأولي للدخول يكون بين المنتجين عقب انتهاء مرحلة الإنتاج، حيث يتم توزيع ثمار العملية الإنتاجية على المنتجين الذين شاركوا فيها من عمال ورأسماليين، أى على عناصر الإنتاج التى شاركت فيه سواء كانت عمالية (مأجورة أو منظمة)، أو لو كانت عناصر رأسمالية من ملاك الأصول الرأسمالية المنتجة (الأرض / رأس المال)

فيقدر ما يملك من رأس مال أو تشارك به من أعمال فى العملية الإنتاجية، بقدر ما تزكون حصتك فى الناتج بزيادة مشاركتك الرأسمالية والعمالية والعكس بالعكس ولذلك فإن تحليل أثر الموارث فى هذه المرحلة من مراحل توزيع الدخل بين المنتجين يكون على هذين المستويين، مستوى توزيع دخول العمل، ومستوى توزيع دخول رأس المال.

أولاً: مدى تدخلها فى توزيع دخل العمل:

لا تتدخل الموارث بشكل مباشر فى تحديد العلاقة بين فئة العمال وفئة الملاك، وتحديد عائد كل منهما فى العملية الإنتاجية، لسبب هو أن الموارث تتدخل فى توزيع الثروات وليس الدخل. ولذلك فإن تأثير الموارث فى هذه المرحلة يكون تأثيراً غير مباشر، يأتي كأثر لما تحدثه

(١) راجع د. عبد الله الجارى، الآثار الاقتصادية للإرث فى الإسلام، م س، ص ١٠٢ - د.

عمر المرزوقي - اقتصاديات الميراث فى الإسلام، م س، ص ١٢٩.

من آثار إيجابية استثمارية يترتب عليها آثار توسعية تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد وزيادة الدخل الموزعة، ومنها دخل العمل.

ولكن يلاحظ أن إعادة توزيع الموارث للثروات علي فئات المجتمع لا يقتصر على إعادة توزيعها بين فئات الرأسماليين فحسب، إذ إنه عادة ما يستفيد منها فئات الورثة من العمال. وبالتالي فإن الموارث تزيد من دخولهم، لأنهم سيمتلكون مصدرين من مصادر توليد الدخل، وهما العمل ورأس المال الموزع بالموارث.

ثانيًا: مدى تدخلها في توزيع دخل رأس المال:

تعد الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج الرأسمالية من أهم المصادر المنتجة للدخل، ولذلك يزداد دخل الشخص عادة بزيادة ملكيته، وكان الرأسماليون الكلاسيك يعتقدون أن تراكم الأموال وتركزها في أيدي فئات قليلة من المنتجين هو الأفضل لتحقيق التنمية، علي أنهم أقدر من الفئات الأخرى على الادخار والاستثمار المربح.

ولكن هذا التركيز تعرض للانتقاد على يد ماركس، على اعتبار أنه يؤدي إلى احتكار مجموعة قليلة لملكية أدوات الإنتاج وللأسواق، فتنضخ الأرباح في أيديهم علي حساب باقي فئات المجتمع الذين يحولونهم إلى جيش من العمال الذين لا يزيد أجورهم عن مستوى الكفاف. كما أن هذا التركيز الرأسمالي قد أدى من ناحية أخرى إلى سوء توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال لصالح الرأسماليين وأدى إلى اتساع هوة التفاوت الاجتماعي بينهم.

ولذلك يرفض الفكر الاقتصادي الإسلامي فكرة التركيز والتركيم الرأسمالي لسوء آثارها التوزيعية والاجتماعية. وتلعب أحكام المواريث دوراً كبيراً في التخفيف من تلك الآثار السلبية في مرحلة التوزيع الأولي، وذلك بأمرين:

• أحدهما: أنها توسع من دائرة الملكيات الخاصة: ويتم ذلك عن طريق تفتيتها للثروات بين أفراد الأسرة الواحدة، ليملكها أكثر من شخص (وارث) بعد أن كانت مركزة في شخص واحد هو مورثهم.

• والآخر: أنها تعمل على تداول الثروات: فمن أسباب التفاوت الاجتماعي جمود السلم الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية، حيث يتحول المجتمع إلى مجموعة من الطبقات الجامدة التي لا تسمح بالانتقال بينها، فالإسلام يرفض مثل هذا الجمود إذ يمنع تداول الأغنياء واحتكارهم للأموال بنص قوله تعالى: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) <sup>(١)</sup> ويعمل على مرونة ارتقاء الأفراد في السلم الاجتماعي، فلا يكون الغني حكراً لطائفة دون أخرى، ولا يكون الفقر قدرًا محتومًا على فئة دون أخرى، وفي ذلك يقول الله تعالى (إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) <sup>(٢)</sup>.

ومن هنا جاءت المواريث بأحكامها المفتتة للثروة والموسعة لدائرة الملكية الخاصة لتسمح بتداول الثروات بين أفراد العائلة الواحدة من ناحية، ولتوسع دائرة تداولها خارجه من ناحية أخرى على أصهارهم الذين يدخلون كأعضاء جدد في دائرة ورثة العائلة، وكذلك بتلث التركة الذي

(١) سورة الحشر: من الآية ٧

(٢) سورة النور: من الآية ٣٢

يتسع للتوزيع على غير الورثة من الموصي لهم أو ممن يحضرون قسمة التركة من اليتامي والمساكين.

ويترتب علي هذين الأمرين المخففين للتراكم أو التركيز الرأسمالي في المجتمع أن يقلل ذلك من الدخل الموزعة على الرأسماليين في مرحلة التوزيع الأولي، بسبب اتساع أعدادهم. وإن كان يخفف من هذا الأثر السلبي أثرها الإيجابي المستمر على الاستثمار السابق الإشارة إليه في الفصل السابق، إذ إنه يؤدي بتوسعاته الاستثمارية إلى زيادة الدخل الرأسمالية.

خلاصة ما تقدم أن أثر الموارث في توزيع الدخل في مرحلة التوزيع الأولي ليس أثراً مباشراً وإنما يأتي كأثر غير مباشر لآثارها التي تؤدي إلى التخفيف من التركيز الرأسمالي لرؤوس الأموال والأصول المنتجة في يد فئة قليلة إذ توسع أعدادهم بإدخال بعض الورثة من العمال فيهم من ناحية وبتوسيعها للملكيات الخاصة والسماح بتداولها بين الفئات من ناحية أخرى، ولكن أثرها في مرحلة إعادة التوزيع يكون أوضح إذ تؤثر فيها بشكل مباشر على النحو التالي:

### المطلب الثاني

#### علاج الموارث للتفاوت في مرحلة إعادة التوزيع

في مرحلة أولى يقتسم المنتجون - من عمال ورأسماليين - ثمار إنتاجهم بينهم، ليحصل كل فرد أو كل فئة منهم على دخلها منه.. وهو توزيع - مهما كان النظام الذي تم في أحضانه - فإنه يخلف تفاوتاً في توزيع هذه الدخل بين هذه الفئات لصالح فئة على حساب فئة أخرى..

لذلك تسعى المجتمعات إلى التدخل في مرحلة تالية لإدخال التعديلات على هذا التوزيع لتصحيح قد يكون ما ترتب عليه من ظلم اجتماعي بسبب ما خلفه من تفاوت. وكذلك لتضييق هوة هذا التفاوت بينهم.

ومن أبرز الأدوات التي تستخدمها الحكومات لإجراء هذا العلاج لهذا التفاوت لتعديد توزيع الدخل والثروات لصالح الفئات الأقل دخلاً وثروة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، تأتي الموارث الإسلامية لتشارك الزكاة في هذا الأثر<sup>(١)</sup> فالموارث تتدخل بشكل مباشر في إعادة توزيع هذه الدخل والثروات بين فئات الورثة لتضييق من هوة التفاوت في توزيعها بينهم تحقيقاً للتقارب الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بينهم.

وتمتاز الموارث بأنها تعمل على تحقيق هدفها هذا بأسلوب هادئ، لا يترتب عليه آثار اجتماعية سلبية تنال من الأمن الاجتماعي، فتفتيتها للثروات تفتيت وسط وليس كبيراً، كما أنه معلوم سلفاً وليس مفاجئاً.. ولكن لا يعني ذلك محدودية أثارها التوزيعية، إذ إن استمرارها في تفتيت الثروات يعمق تلك الآثار..

(١) راجع في ذلك:

- رسالتنا للدكتوراه، أثر الزكاة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروات، م س، ص ٢٩٠.

- د. شوقي دنيا: في ظلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للزكاة. ص ١٨.

- د. عبد الله الجاري: الآثار الاقتصادية للإرث الإسلامي. ص ١٠١.

- د. عمر المرزوقي: إقتصاديات الميراث في الإسلام، م س ص ١٢٩.



وعلى ذلك فإن الموارث تحقق هدفها التوزيعي الاجتماعي باستخدام أساليب ثلاثة، ولكن مع ملاحظة أنها ليست أساليب مطلقة إنما أرسلت ضوابط معينة ترشد من آثارها السلبية المحتملة على النحو التالي:

**الأول: التوسع في دائرة الورثة:**

فأحكام الموارث الإسلامية لا تسمح بقصر الورثة على وريث واحد وهو الابن الأكبر وتحرم باقي الورثة كما تفعل بعض النظم القانونية المعاصرة.. ولكنها توسع من دائرة الورثة لتشمل جل أفراد العائلة من أصول الميت وفروعه وحواشيه لتضم أصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام.

وقد بلغ هذا التوسع مداه حين قررت للورثة من ذوي الحالات الخاصة حقوقهم في الميراث لحين التيقن من مصيرهم، وعما إذا كانوا أحياء أم أمواتاً، وذكوراً أم إناثاً.. كالحمل المستحق للميراث في بطن أمه لحين ولادته حياً، ذكراً كان أم أنثى، وكالخنثى المستشكل في أمره لحين ظهور أمارات ترجح ذكوريته من أنوثته.. وكالمفقود والأسير لحين ثبوت حياتهما من مماتهما يقيناً أو تقديرًا بحكم القاضي.. وكولد الزنا، وولد اللعان لحين ثبوت أو نفي نسبهما بالبينة أو باللعان..<sup>(١)</sup>

(١) راجع فيها:

- د. أمين زغلول، أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية؛ م س، ص ٣٢٣ وما بعدها.

- د. أمين محمود خطاب، إرشاد الراض إلى علم الفرائض، م س، ص ١١٦ وما بعدها.

- د. عبد الجليل القرشاي، دراسات في الشريعة الإسلامية، م س، ص ١٥٤ وما بعدها.

## ضوابطه:

ولكن يلاحظ أن توسيع الموارث من دائرة الورثة لا يؤخذ علي إطلاقه إذ حددته بضوابط أربعة تحد من أثره الموسع، هي:

(أ) ضابط القرابة: فتوسيع الموارث للورثة إنما هو في حدود الورثة بحيث لا يعترف لشخص في الميراث إلا في حدود أفراد العائلة، من ذوى القرابة من أصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام.

(ب) ضابط المنع: فيمنع الشخص من الميراث - رغم توافر أسباب الإرث - وذلك إذا وجد مانع من موانع الإرث وهي: الرق، والقتل، واختلاف الدين.

(ج) ضابط الانفراد: فيجوز لفرد واحد أن ينفرد بالتركة وذلك إذا وجد وحده، ذكراً كان أم أنثى، ولم يوجد معه أحد آخر من الورثة لم يحجبهم.. كما لو انحصر الورثة في بنت الميت، إذ تأخذ نصف التركة فرضاً والباقي بطريق الرد على أصحاب القروض النسبية.. وكذلك لو كان معها أخ لأم حيث تحجبه وترث نصف الترك فرضاً والباقي تعصيباً.

(د) ضابط حجب الحرمان: فيمنع من التوسع في دائرة الورثة ضابط حجب الحرمان، والحجب لغة المنع والستر، وفي فقه الموارث يعني منع تواجد وارث (وهو الحاجب) مع وارث آخر (وهو المحجوب) فيحرمه من ميراثه كله (وهو حجب الحرمان)، أو يمنعه من جزء من حصته في الميراث (وهو حجب النقصان).

والذي يحد من التوسع في عدد الورثة فيقللهم هو حجب الحرمان، لأن وجود وارث أولي من آخر هو الذي يحرمه من الميراث، ولا يكون الحاجب أولي بالميراث من المحجوب إلا في إحدى حالات ثلاث هي:

(١) حالة الوساطة: حيث يحجب المدلى إلى الميت المدلى به، فالجد يدلى إلى الميت بواسطة الأب، ولذا يحجبه الأب عن الميراث إذا وجد معه، وأم الأم تحجبها الأم.. وهكذا. (١)

(٢) وحال دنو القرابة: حيث يحجب الأقرب للميت الأبعد، فالإبن يحجب ابن الابن، والبنت تحجب بنت البنت.

(٣) وحالة قوة القرابة: فيحجب الأقوى قرابة للميت الأضعف، فالأخ الشقيق أقوى قرابة للميت من الأخ لأب، لذا فهو يحجبه..

الثاني: الحد من حصص الورثة:

فحصص الورثة محددة سلفاً تحديداً إلهياً لا يجوز تغييره.. وهي مقدرة بأنصبة ليست كبيرة بحيث تصدر حصة الوريث الواحد التركة كلها أو معظم التركة فلا يشاركه فيها بقية الورثة. وهي محددة لأصحاب الفروض في ستة أنصبة هي: النصف والربع والثلث والثلث والثلث والثلث، وفيها قال الإمام الرحبي: (٢)

(١) ولا يستثنى من حالة الوساطة: إلا حالة تواجد أم الميت مع إخوته فرغم إنهم يدلون إلى الميت بواسطتها لأنها أهم، إلا أنهم يرثون معها، لأنها ليست من الورثة الذين يستحقون جميع التركة، لذا فإن أولادها (أى إخوة الميت) يتبقى لهم بعد أخذها لفرضها شيء من التركة يرثونه.

(٢) راجع: الإمام الرحبي، متن الرحبة، المسماة بغية الباحث في علم الميراث على المذاهب الأربعة، القاهرة، مكتبة القاهرة، بدون عام النشر ص ٤

فالفرض في نص الكتاب ستة لا فرض في الإرث سواها البتة  
نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسدس بنص الشرع  
والثلثان وهما التمام فاحفظ فكل حافظ إمام

فأعلي حصة لوارث يستحقها مفردًا: النصف، وهي مقدرة لخمسة  
أفراد هم الزوج والبنت وكذا بنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب إذا  
لم يوجد معهن من يعصبنهن أو يحجبهن عن الميراث. والنصف للوارث  
الواحد أكبر من الثلثين للوارثتين لأن بتقسيمه عليهما تأخذ كل واحدة الثلث  
فقط...

ضوابطه:

تحديد الموارث لحصص الورثة، قد ضبطته أحكامها بضوابط  
أربعة هي:

(أ) ضابط حجب النقصان: رتب أحكام الموارث على تواجد وارث معين  
(وهو الحاجب) مع وارث آخر (وهو المحجوب) نقص حصة  
المحجوب في الميراث.. والمحجوبون حجب نقصان كلهم من أصحاب  
الفروض، وهم خمسة:

(١) الزوج: ويحجب من النصف إلى الربع إذا وجد معه فرع وارث ذكرًا  
أم أنثى.

(٢) الزوجة: وتحجب من الربع إلى الثمن، بالفرع الوارث كذلك.. ذكرًا أم  
أنثى.

(٣) الأم: وتحجب من الثلث إلى السدس بالفرع الوارث كذلك.. ذكرًا أم  
أنثى، وكذا بالجمع من الأخوة من أي الجهات كانوا.

٤) بنت الابن: وتحجب من النصف إلى السدس، بالبنت الصلبية، وبنت الابن الأعلى منها درجة.

٥) الأخت لأب: وتحجب من النصف إلى السدس، بالأخت الشقيقة المنفردة.

ب) ضابط العول: <sup>(١)</sup> العول لغة الجور والزيادة، فيقال: فلان عال ميزانه أى زاد وارتفع، وفي الميراث هى حالة تزيد فيها حصص أصحاب الفروض عن التركة مما يقتضى إنقاص نصيب كل منهم بنسبة سهامه فى الميراث. فلو ماتت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين، لاستحق الزوج نصف التركة، والأختان الشقيقتان الثلثين ولعالت المسألة، حيث سيزيد مجموع حصتيهما عن الواحد الصحيح، فيتم إنقاص نصيب كل منهما بحسب نسبة سهامه فى الميراث.

ج) ضابط الرد: إذا كان بالمول تنقص حصة الوارث فإنه بالرد تزيد حصته فى الميراث، وذلك إذا نقص فيها أنصبة أصحاب الفروض عن استيفاء التركة دون أن يوجد معهم من الورثة من يستحق الفضل، مما يقتضى رد الفاضل من التركة عليهم كل بنسبة سهامه فى الميراث. فمثلاً لو مات شخصاً وترك بنتاً تستحق النصف وبنت ابن تستحق السدس، لبقى ثلث التركة، مما يقتضى رده عليهم بنسبة سهامهم فى الميراث.

د) منع التحايل لزيادتها: منعت أحكام الميراث المورث من التحايل فى حياته لزيادة حصص بعض الورثة وإنقاص أو حرمان الآخرين، سواء عن طريق الوصية لو ارث أو البيع الصوري لأمواله للذكور بقصد حرمان

(١) راجع الطريقة الحسابية التى يجرى بها العول والرد لدى كتب الميراث سالفه الذكر..

الإناث، وهي صور من الجور التي رفض النبي (ﷺ) أن يشهد على إحداها، قائلاً للبشير ؟ ((أكلَ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ هَذَا؟)) قَالَ: لَا، قَالَ: ((فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي))<sup>(١)</sup>

### الثالث: الاستمرار في تفتيت الثروة:

مما يعمق من الآثار التوزيعية لأحكام الموارث إستمرارها في تفتيتها للثروات في المجتمع، فلا يقال بأنها من أدوات إعادة التوزيع غير المنتظمة في أدائها لدورها التوزيعي في نفس المال كالزكاة، إذ منها ما يتكرر بصفة دورية: كالزكوات الحولية التي تجب سنوياً في نفس الأموال من زكوات على الثروة النقدية الذهبية والفضية، وكذلك على الثروة التجارية، وعلى الثروة الحيوانية<sup>(٢)</sup>

فالموارث رغم أنها تجب في مال الموروث مرة واحدة في العمر أي عند وفاته، ولا تتكرر في نفس المال، إلا أنها في حقيقتها تتكرر في الثروات في المجتمع لتعمل على إعادة توزيعها بصفة يومية مع كل حالة وفاة تحدث يومياً ويترك صاحبها مالا يورث، فسيف الموت مسلط على رقاب كل الناس لا يفلت منه أحد لقوله تعالى: (أَيُّمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ)<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)<sup>(٤)</sup>.

والعجيب أن من إعجاز الموارث الدال على عمق آثارها التوزيعية أن هذه الأداة الأخيرة وهي الاستمرار في تفتيتها للثروات، لا

(١) راجع التاج، م س، ج ٢، ص ٢٥٠ وفيه رواه الخمسة.

(٢) راجعها ن وآثارها التوزيعية في رسالتنا للدكتوراه، م س، ص ٣٦٥.

(٣) سورة النساء: من الآية ٧٨.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٨٥.

يحددها ضابط كالأداتين الأوليين، مما يدل على عمق آثارها التوزيعية سواء على مستوى التوزيع الأولي للدخل أو على مستوى إعادة توزيع الدخل و الثروات، وهو ما يشير إلى قدرتها غير المحدودة على تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، وتضييق هوة التفاوت في توزيع الثروات والدخل بينهم ونجاحها في تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع.

ولا تقتصر آثارها الاجتماعية عند هذا الحد إذ تستمر في تحقيقها للتكافل الاجتماعي في المجتمع على الوجه الذي توضحه سطور المبحث التالي.

### المبحث الثالث

#### إرساء الموارث للتكافل الاجتماعي

عمل الإسلام على تحقيق الضمان والتكافل الاجتماعي بين جميع أفراد وفئات المجتمع حتى لا يبقى في المجتمع محروم من العيش في مستوى لائق وكريم من المعيشة.. وهو مستوى الغنى والكفاية.. فإذا لم يحققه الفرد بإنتاجيته، لسبب خارج عن إرادته كبطالة إجبارية أو مرض أو عجز أو شيخوخة ضمنت الدولة توفيره له بأداة إجبارية هي الزكاة فهذا هو الضمان الاجتماعي..

أما التكافل الاجتماعي فهو التزام الأفراد تجاه بعضهم البعض بأداء وجوه البر والخير لذوي الحاجات، ليس بالتعاطف المعنوي فحسب ولكن بالتعاون المادي.. وذلك بأدوات منها ما هو جبري يثاب المسلم على فعله ويأثم بتركه كالهدي في الحج والكفارات والنذور وحق الضيف ونظام

الإرث.. ومنها ما هو طوعي أو خيرى يثاب فاعله ولا ياثم تاركه كالوصية، والقسمة لغير وارث والهبة وبذل الفضل وحق الماعون وحق الصدقة المنثورة.<sup>(١)</sup>

فالإسلام دين التضامن الاجتماعي من حيث التزام الدولة بتنفيذه بالزكاة، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد بتطبيقه.<sup>(٢)</sup>

ويعني ذلك أن أحكام الميراث اشتملت من الأدوات ما يجعلها تحقق التكافل الاجتماعي بين جميع أفراد وفئاته لتجعل من الأخوة الإنسانية بين الناس أجمعين نوعاً من القرابة التى يستحق بها كل أفراد المجتمع حتى، غير الورثة نصيباً فى الميراث<sup>(٣)</sup>، وقد صدرت سورة النساء أحكام الميراث بهذه الأخوة فى الإنسانية التى قطع أوصالها الناس ونسوها بمرور السنين، وأمرت بأن ننقي الله فيها بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)<sup>(٤)</sup>

وأدوات الميراث فى تحقيق هذا التكافل الاجتماعي تتمثل فى

(١) على اختلاف دين الفقهاء فى أحكام بعض هذه الأدوات وعما إذا كانت مستحبة أم واجبة

(٢) راجع: محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي فى الإسلام، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦ ص ١٧٦.

راجع كذلك مؤلفنا: أصول الاقتصاد برؤية إسلامية، المحلة الكبرى، مكتبة الصفا، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ص ٣٤٤

(٣) راجع: د. رفعت العوضي، إعجاز القرآن الكريم فى الميراث مجلة الاقتصاد الإسلامى العدد ٢٧٨، م س، ص ٢٥.

(٤) النساء: آية: ١



القسمة لغير وارث والأنفاق الخیری لما بعد الموت، وبينهما فی مطلبین علی الترتیب التالي:

**المطلب الأول:** تحقيق التكافل الاجتماعی بالقسمة لغير وارث.

**المطلب الثاني:** تحقيق التكافل الاجتماعی بالإنفاق الخیری لما بعد الموت.

### المطلب الأول

#### تحقيق التكافل الاجتماعی بالقسمة لغير وارث

يتحقق التكافل الاجتماعی هنا من أنه إذا حضر قسمة أموال التركة علی الورثة بعض أقاربه الذين لا يرثون، وكذا الفقراء والمساكين، فقد أوصى الله لهم أن يأخذوا من التركة فی حدود ثلثها لا يجاوزوه، فقال تعالى: **(وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا)** <sup>(١)</sup>

**شروط استحقاقها:**

من هذه الآية يتضح أنه يشترط لاستحقاق القسمة لغير وارث الآتي:-

(١) شرط القرابة التي لا تراث: فالآية واضحة فی إعطاء ذوی القربى من غير الورثة لقول النبي (ﷺ) ((لا وصية لوارث)) <sup>(٢)</sup>، وحتى لا يزداد نصيب الوارث بغير مقتضى.

(١) سورة النساء: من الآية ٨.

(٢) التاج، م س، ج ٢، ص ٢٦٦، وفيه رواه الترمذي وصاحبه عن أبي أمامة.

(٢) شرط الحاجة: فالآية لم تتطلب لاستحقاقها شرط القرابة فحسب من غير الورثة، ولكنها تطلبت كذلك أن يكونوا من ذوى الحاجات من اليتامي والمساكين وغيرهم.. وقد بين الحكمة من تقرير هذا الحق ابن كثير فقال (بل المعنى أنه إذا حضر هؤلاء الفقراء من القرابة الذين لا يرثون، واليتامي والمساكين قسمة مال جزيل، فإن أنفسهم تتوق إلى شيء منه إذا رأوا هذا يأخذ وهذا يأخذ وهم يائسون لا شيء يعطونه ! فأمر الله تعالى وهو الرؤوف الرحيم أن يرضخ لهم شيء من الوسط يكون براً بهم وصندقة عليهم وإحساناً لهم وجبراً لكسرهم) (١)

(٣) شرط الثلث: وهذا الشرط الذى قد وضحته حادثة سعد بن أبي وقاص حين طلب أن يتصدق بكل ماله فرفض النبي (ﷺ)، وأقره علي الثلث قائلاً: (الثلث، والثلث كثير) (٢)

#### حكمها:

انقسم أهل العلم فى حكم القسمة لغير وارث إلى ثلاثة آراء هي:

(١) أنها واجبة: قال بوجوبها عدد من الصحابة منهم ابن مسعود وأبو موسى الأشعري وعبد الرحمن بن أبى بكر وغيرهم من الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم) أنها آية محكمة وليست بمنسوخة وأنها واجبة.

(٢) أنها مستحبة: وذكر ابن كثير رأى من قال أنها كانت واجبة فى ابتداء الاسلام ثم بعد الموارث صارت مستحبة.

(١) راجع ابن كثير فى تفسير القرآن العظيم، م س، ج ١، ص ٤٥٦.

(٢) التاج، م س، ج ٢، ص ٢٦٥، وفيه رواه الخمسة.

(٣) أنها منسوخة: هذا هو رأى ابن عباس (رضي الله عنه) ومذهب جمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة حيث قال إنه ما كانت قبل أن تنزل الفرائض. فلقد نسختها الآية التي بعدها (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) (١)

وأيا ما كان حكمها: الوجوب أم الاستحباب أم النسخ، فإنها مازالت تفتح أمام الورثة باباً من الخير في حدود ما طابت به أنفسهم كما قال مجاهد بما لا يجاوز الثلث تحقيقاً للتكافل الاجتماعي.

### المطلب الثاني

#### تحقيق التكافل الاجتماعي بالإتفاق الخيري لما بعد الموت

لم يحرم الإسلام المورث من التبرع بجزء من أمواله في حدود الثلث، في أي وجه من وجوه الخير، المضافة لما بعد الموت كصدقة جارية تزداد بها أعماله. أي أن تنفيذها يكون بعد وفاته، لينفذ في حق ورثته.. وقد حدده النبي بثلاث التركة فقال ((إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم، زيادة في أعمالكم، فضعوها حيث شئتم أو حيث أحببتم) (٢)

ومعني ذلك أن الإتفاق الخيري للمورث المضاف لما بعد موته ينفذ في حق ورثته طالما أنه في حدود ثلث التركة الذي أقره النبي (ﷺ) بقوله (الثلث، والثلث كثير) (٣)، ومن وجوه الخير المادى التي تجسد التكافل الاجتماعي في المجتمع نذكر عل سبيل المثال لا الحصر: الوصية لغير وارث، والوقف الخيري، والصدقة الجارية:-

(١) سورة النساء: من الآية ١١.

(٢) رواه البخاري، والدارقطني.

(٣) التاج، م س، ج ٢، ص ٢٦٥، وفيه رواه الخمسة.

أولاً: الوصية (غير وارث):

الوصية تأخذ حكم الهبة أو التبرع المضاف لما بعد الموت. وهي تعد النموذج الذي يقاس عليه ليسرى عليه حكمه كل أوجه الإنفاق الخيري الصادرة من المورث في حياته في أمواله وتضاف لما بعد موته.

والوصية ثابتة بالقرآن في قوله تعالى: (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ) <sup>(١)</sup> كذلك في قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) <sup>(٢)</sup>، وفي الحديث: قال رسول الله (ﷺ): (ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده) <sup>(٣)</sup>

وحكمها <sup>(٤)</sup> يتردد بين الوجوب والاستحباب، حيث يري جمهور الفقهاء وجوبها على من عليه حق شرعي يخشى عليه من الضياع إذا لم يوص به في حياته كأن يكون عليه زكاة لم يخرجها، أو حج لم يؤديه في حياته، بينما تكون مستحبة وتندب في القربات وللاقرباء الفقراء والصالحين من الناس.

وتحرم إذا كان فيها ضرر بالورثة، ويكره إذا كان الموصى قليل المال وله ورثة يحتاجون إلى هذا المال.

والوصية لو ارث سبق الإشارة إلى عدم إجازة النبي (ﷺ) لها بقوله: ((لا وصية لوارث)) <sup>(٥)</sup> أما التي تجوز فهي الوصية لغير وارث

(١) النساء: من الآية ١١.

(٢) البقرة: الآية ١٨٠.

(٣) التاج، م س، ج ٢، ص: ٢٦٤، وفيه رواه الخمسة عن ابن عمر.

(٤) راجع الشيخ السيد سابق، فقه السنة، مكتبة الآداب ومطبعتها، بدون عام نشر، ج ١٤، ص: ٢١١.

(٥) التاج، م س، ج ٢، ص ٢٦٦، وفيه رواه الترمذي وصاحبايه عن أبي أمامة.

ولكنها لا تستحق للموصي له إلا بعد موت الموصي، وبعد قضاء الديون، وطالما أنها فى حدود ثلث التركة، ولم يكن المقصود منها الإضرار بالورثة، لقول النبي (ﷺ): (إن الرجل ليعمل - أو المرأة - بطاعة الله تعالى ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران فى الوصية، فتجب لهما النار) (١).

### ثانيًا: الوقف الخيري: (٢)

بالوقف يحبس الشخص عينًا يملكها كأرض أو مشروع ويخصص منافعها لجهة من جهات الخير، كمستشفى، أو الفقراء والمساكين، فيما يعرف بـ (الوقف الخيري). وقد يخصص منافعها لأهله أو لأى من ذريته مدة من الزمن ثم لجهة خير أو بر بعد انقضاء هذه المدة، فيما يعرف بالوقف (الأهلي أو الذري).

وقد اتفق الفقهاء أن الوقف مستحب فعله أو مندوب إليه وهو ثابت بعموم قوله تعالى: (لَنْ تَأْكُلُوا أَلْبَنًا حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) (٣)، وبأقرار النبي (ﷺ) وقف خالد بن الوليد، لما إحتبس أذراعه وأعتاده فى سبيل الله (٤)

(١) التاج، م س، ج ٢، ص ٢٦٥ وفيه رواه الترمذي بسند صحيح.

(٢) راجع فى الوقف الخيري من الناحية الشرعية:

- أبو بكر الشيباني، أحكام الوقف، بيروت لبنان، دار الكتبي العلمية، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

- د. محمد الدسوقي الوقف ودوره فى تنمية المجتمع، القاهرة، سلسلة قضايا إسلامية، عدد ٦٤ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، سبتمبر ٢٠٠٠ م.

- د. نعمت عبد اللطيف مشهور، أثر الوقف فى تنمية المجتمع، القاهرة، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر ١٩٩٧ م.

(٣) آل عمران: من الآية ٩٢.

(٤) رواه مسلم فى صحيحه، م س، ج ٧ ص ٦١ باب فى تقديم الزكاة ومنعها.

### ثالثاً: الصدقة الجارية:

رغب النبي (ﷺ) في الصدقة الجارية التي تجري منفعتها، وبالتالي ثوابها بعد وفاته، فقال: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له) <sup>(١)</sup>

ولكن يشترط في هذه الصدقة لنفاذها في حق الورثة أن تكون في حدود ثلث التركة، وألا تضر بالورثة، فلقد رفض النبي (ﷺ) قبول صدقة رجل من الأنصار المضافة لما بعد وفاته، وذلك لأن ورثته كانوا فقراء.. فلقد روي الخمسة عن جابر (رضي الله عنه) (أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر، لم يكن له مال غيره ! فبلغ ذلك النبي (ﷺ) فقال: من يشتريه مني؟ فاستراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعتها إليه) <sup>(٢)</sup> فـ (عن دبر) تعني أنه علق عتقه على موته، كأن قال له: إن مت فأنت حر. وفي رواية قال النبي (ﷺ) له: (اقض دينك، أنت أحق بثمانه والله غني عنه)

ويعني ما تقدم أن في أحكام الموارث من النفقات الاجتماعية ما يؤدي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وفئاته، سواء بالقسمة لغير وارث، أو بوجوه الإنفاق الخيري، من وصية ووقف وصدقة.. وغيرها. ولكن يلاحظ أن مجموع هذه النفقات التكافلية ينبغي ألا يجاوز الثلث. فإذا أضيفت إليها آثار الموارث التوزيعية المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والترابط الاجتماعي فإنما يدل على أنها تحتوي على آثار اجتماعية لا تقل أهمية وعمقاً عن آثارها الاقتصادية.

والله الموفق ،،،

(١) رواه الجماعة إلا البخاري. راجع نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨.

(٢) راجع التاج، م س، ج ٢، ص ٢٧٣.

### الخاتمة

خلاصة ما تقدم أن الموارث الإسلامية بأحكامها الشرعية المتوازنة والعادلة (تحقق آثاراً اقتصادية) عميقة داخل المجتمع، إذ تخفض من استهلاك المورثين والورثة (في أثرها المستمر وليس (المؤقت)، مما يزيد في المقابل من معدل الادخار الذي يتوجه نحو الاستثمار فتزيد الإنتاج وبالتالي الدخل الموزعة. هذا فضلاً عن أثرها في تمويل الميزانية العامة للدولة بمورد تركة من لا وارث له بيت مال المسلمين الذي يوجه للصرف على أوجه الإنفاق العامة.

و(اجتماعياً) تعمل الموارث على دعم الترابط العائلي بروابطها الاجتماعية بين أفراد الأسرة، وبعادلة توزيعها للتركة بينهم دون تمييز بسبب الجنس أو النوع أو بين الذكور والإناث. ولا تقتصر آثارها الاجتماعية على الأسرة إذ تتعداها إلى المجتمع محققة العدالة الاجتماعية بين فئاته المنتجة في مرحلة التوزيع الأولى وبين جميع فئاته الاجتماعية بإعادة توزيعها للدخل والثروات بينهم مضيقاً من هوة التفاوت الاجتماعي بينهم. وتستمر على مستوى المجتمع في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد وفئاته المختلفة بثلت التركة الذي يوجه للإنفاق التكافلي بالقسمة لغير وارث، وبالنفقات الخيرية كالوصية لغير وارث والوقف الخيري، والصدقة الجارية.

وهي النفقات التي حض الإسلام المورثين على إثباتها في حياتهم لتضاف لما بعد وفاتهم، فتزيد في ثوابهم..

ويدل هذا البحث على عمق الآثار الاقتصادية والاجتماعية للموارث الإسلامية حيث تستمر في أدائها لهذه الآثار مع استمرار حالات الوفيات التي لا تنتهى من حياتنا، لقوله تعالى (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَ) (القصص: من الآية ٨٨)

وهى آثار اقتصادية واجتماعية من شأنها لو اجتمعت مع آثار نظيراتها من أدوات التصحيح التفاوتية الإسلامية كالزكاة مثلاً، أن تزيد اقتصادياً من الإنتاج والدخل القومي وأن تعمل اجتماعياً على تخفيف حدة التفاوت فى توزيع الدخول والثروات بين الفئات وتحقق العدالة الاجتماعية بينهم بأسلوب يتميز بالهدوء والاستمرار.

والله ولي التوفيق،

الباحث



## المراجع

### (أ) مراجع فقهية:

- ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد، ونهاية المقتصد، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٤٠١هـ.
- ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، المشهور باسم: (حاشية ابن عابدين)، القاهرة، المطبعة الكبرى، الأميرية بمصر، ١٣٢٦هـ.
- ابن قدامة، المغنى ويليهِ الشرح الكبير، القاهرة، دار الغد العربي، ١٩٩٤م.
- أبو إسحاق الشيرازي، المذهب، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٥٧هـ.
- الجرجاني، شرح السراجية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ١٣٦٣هـ.
- الرملی، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٥٧هـ.
- القرافي، الفروق، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٤هـ.

### (ب) مراجع حديثة (اقتصادية وغيرها):

- أبو بكر الشيباني، أحكام الوقف، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- د. أمين عبد المعبود زغلول، أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، أسبوط، مطبعة الصفا المروة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- الشيخ أمين محمود خطاب، إرشاد الرائض إلى علم الفرائض، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ١٣٦٨ هـ، ١٩٤٩ م.
- د. جعفر عبد السلام، الشخصية القانونية للمرأة، من أبحاث مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة رقم (١٧)، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
- د. جمال الدين محمد سعيد، بحوث في النظرية العامة لكينز، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٠ م.
- د. رفعت العوضي، إعجاز القرآن الكريم في الميراث، ثلاث مقالات لمجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، أعداد ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م، ص: ٢٠، ٢٨، ١٣ على الترتيب.
- د. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠ م.
- د. زينب رضوان، المرأة بين الموروث والتحديث، القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٧ م.
- د. شوقي دنيا، في ظلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث، من أبحاث مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- د. صبري عبد العزيز، أثر الزكاة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
- د. صبري عبد العزيز، أصول الاقتصاد بروية إسلامية، المحلة الكبرى، مكتبة الصفا ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

- د. صبري عبد العزيز، الاستهلاك بين النظرية والتطبيق فى الفكر الاقتصادى الوضعى والإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط ع (١٣)، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- الشيخ عبد الجليل القرشاي، دراسات فى الشريعة الإسلامية، ليبيا، بني غازى، جامعة قاريونس، بدون عام نشر.
- د. عبد الرحمن بدوي، ميراث المرأة بين الحقائق والافتراءات، مقالة مجلة الرسالة، القاهرة، مركز الإعلام العربي السنة (٥)، ع (٢٠) رجب ١٤٢٧ هـ، أغسطس ٢٠٠٦ م، ص ٩٨.
- د. عبد الله حاسن معبد الجبري، الأثار الاقتصادية للإرث فى الإسلام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، جامعة الأزهر، السنة الأولى ع (٣) ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- د. على جمعة، المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مؤتمر (١٧) ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م، ص ٩٠١.
- د. عمر فيحان المرزوقي، اقتصاديات الميراث فى الإسلام، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر القاهرة، سنة (٥) ع (١٤) ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، ص: ١٣٦.
- د. فوزية العشماوي، الشخصية القانونية للمرأة، من أبحاث المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة رقم (١٧) ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م، ص ٨٦٧.

- الشيخ محمد أبو زهرة، أحكام الزكاة والمواريث، القاهرة، دار الفكر العربي.
- د. محمد أحمد جادو، ضريبة الأيلولة بين الفقه الوضعي وفقه الزكاة، دراسة فكرية محاسبية، من أبحاث ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر ١٤١١ هـ، ١٩٩٠ م.
- د. محمد الدسوقي: الوقف ودوره في تنمية المجتمع، القاهرة، سلسلة قضايا إسلامية، ع ٦٤، جمادي الآخرة ٤٢١ هـ سبتمبر ٢٠٠ م.
- الشيخ محمد على الصابوني، المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، مكة المكرمة، دار الصابوني، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- د. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، من أبحاث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بجدة، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م ص: ١٥٤: ٢٠٠.
- د. محمد شوقي الفنجرى المذهب الإقتصادي في الإسلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م.
- د. منذر قحف، الوقف الإسلامي.. تطوره.. إدارته.. تنميته للمجتمع ن القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩٩٧ م.